الصحيفة
ASSAHIFA.COM

أكتـــوبر 2023

الإيداع القانوني :
2023PE0011 /17/022
ردمـد : 2820 - 7599
مدير النشر : حمزة المتيوي
العدد 8 • الثمـن 7 دراهم

>> **حقيقية مُفزعة..** أغلب المباني في المغرب لا تحترم معايير مُقاومة الزلازل ——— 14

#assahifa
www.assahifa.com

القصر الملكي

لا توجد مواعيد مُتاحة، حاليا، للرئيس الفرنسي

المغرب وفرنسا..
العلاقة المُمَزقة!

>> ننبشُ في جذور أزمة لا **تقترب من الانفراج إلا لتتعقّد من جديد**

افتتاحية

>> الزلزال الذي هَزّ الجميع.. إلاّ ضمير الحكومة!

خـالد البرحلـي

بقدر ما كانت تداعيات زلزال الحوز قاسية من حيث الخسائر البشرية والمادية، بالقدر نفسه كانت مناسبة لتسليط الضوء على العديد من الأعطاب في البلاد التي يجب إصلاحها، اجتماعيا، واقتصاديا، وسياسيا.

أظهرت لنا فاجعة هذا الزلزال الكثير من الفشل في تدبير ما هو اجتماعي في مناطق «المغرب غير النافع»، حيث لم تستطع الدولة تغيير حياة آلاف المواطنين ممن تبيّن أنهم كانوا يعيشون حياة بدائية بكل ما تحمل الكلمة من معنى.

كان هؤلاء بمثابة الحطب السياسي للعديد من الأحزاب، وكانوا مُجرد أرقام بالنسبة للسلطة، وكانت مناطق الحوز عبارة عن تذكار لسياح يبحثون عن التقاط صور أو عيش لحظات وسط بيئة «ما قبل التاريخ».

اجتماعيا عكست صورة الزلزال واقعا مخفيا وسط جبال الأطلس، حيث الفقر والحياة البدائية، وغياب أي مظاهر للتنمية المجالية التي كان السياسيون يتحدثون عنها في قاعات الفنادق الفخمة في الرباط، وتُعقد من أجلها جلسات طويلة من التنظير وصرف الأموال الطائلة التي لم تظهر عندما سلطت كاميرات القنوات الدولية الضوء على واقع بئيس ومِيؤوس منه للعديد من المواطنين الذين ظلوا يحاربون بؤس العيش بين السفوح الوعرة لجبال الأطلس القاسية.

اقتصاديا، فشلت الدولة، وعلى مدى عقود في خلق نموذج تنموي لهذه المناطق، وتركت أهلها وحياتهم تسير وفق أهواء الطبيعة القاسية للجبل، ووفق تقاليد عيش وموروث ثقافي اكتسبوه مع تعاقب الأجيال، وهو ما جعل هذه المناطق المحاطة بدواوير متباعدة تصبح «قنبلة زمنية» انفجرت مع أول كارثة طبيعية، وعرّت على حقيقية فوضوية لا أحد اهتم بها أو حاول مُعالجتها طوال عقود.

سياسيا، ظهرت الحكومة، بجميع وزرائها، مثل تلميذ خائب ينتظر تلقينه دروس الدعم ليعرف ماذا يفعل، وبدا، رئيس الحكومة، عزيز أخنوش، مثل محارب قديم، يصعب عليه التعامل مع الأحداث الفجائية، حيث ظل الرجل صامتا طوال الساعات التي أعقبت الزلزال، ولم تكن لديه أي ردة فعل أو تصريح ولو إنساني يعزي من خلاله الضحايا ويطمئن المتضررين، في ازدراء مُفزع للمغاربة عامة وللضحايا وأسرهم خاصة، وفي جهل فضيع لدوره الدستوري في أخذ زمام المبادرة للتعامل مع فاجعة راح ضحيتها آلاف المغاربة وتشردت مئات العائلات ودُمرت بيوت واختفت دواوير بشكل كامل من الخريطة دون أن يظهر رئيس الحكومة الذي بقي متسترا مثل رجل يصر أن يعتنق العار.

فاجعة الحوز أظهرت أن الرصيد السياسي للأحزاب المغربية انتهى، كما بيّنت أن رئيس الحكومة لا يستوعب دوره الدستوري ويتصرف مثل موظف مستعد أن يغامر بالفشل على أن تكون له ردة فعل على مُصاب جلل أودى بحياة آلاف المغاربة، وهو جبن سياسي يصعب أن يُغتفر.

يحكي رئيس الحكومة السابق، عبد الإله ابن كيران، أن الملك محمد السادس اتصل به على الساعة السادسة صباحا، شهر يناير سنة 2015 ليخبره بأنه «لم يقم بالواجب»، بعد تصاعد احتجاجات المواطنين في مدينة طنجة جراء ارتفاع فواتير الماء والكهرباء لشركة «أمانديس» المفوض لها تدبير قطاع الماء والكهرباء والتطهير بالمدينة، حيث أكد ابن كيران وهو يروي القصة داخل قبة البرلمان أن الملك «عاتبه على عدم الأخذ بزمام المبادرة في أمور تهم المواطنين»، وهو ما جعله – حينها – يتوجه، فورا، رفقة وزير الداخلية إلى مدينة طنجة حيث قام بمراجعة حوالي 30 ألف فاتورة، وطمأن المواطنين بمعالجة المشاكل المطروحة.

قصّة ابن كيران التي رواها أمام البرلمانيين وتم نقلها للمغاربة مباشرة على التلفزيون العمومي خلال الجلسة الشهرية لرئيس الحكومة أمام البرلمان، تلخص إلى حد بعيد أن الملك محمد السادس يدفع دفعا رئيس حكومته إلى لعب دوره الدستوري، ويطلب منه أخذ زمام المبادرة وفق ما يحدده له الدستور الذي صادق عليه المغاربة، دون التخفي وراء «الجبن السياسي» وانتظار ملك البلاد في الواجهة، وهو ما عبّر عنه العاهل المغربي في خطابه بمناسبة الذكرى الـ 18 لاعتلائه عرش البلاد، حينما أكد: «وأمام هذا الوضع، فمن حق المواطن أن يتساءل: ما الجدوى من وجود المؤسسات وإجراء الانتخابات وتعيين الحكومة والوزراء والولاة والعمال والسفراء والقناصلة، إذا كانوا هم في واد والشعب وهمومه في واد آخر؟».

وأضاف في الخطاب نفسه بالقول: «عندما تكون النتائج إيجابية تتسابق الأحزاب والطبقة السياسية والمسؤولون إلى الواجهة، للاستفادة سياسيا وإعلاميا من المكاسب المحققة، أما عندما لا تسير الأمور كما ينبغي يتم الاختباء وراء القصر الملكي وإرجاع كل الأمور إليه». انتهى كلام الملك.

وعليه، إذا كان الملك محمد السادس يدعو المسؤولين إلى تحمل مسؤولياتهم الدستورية دون التخفي وراءه، فمن حق المغاربة أن يتساءلوا: لما اختفى رئيس الحكومة بعد أن وصلت أولى المعطيات عن فاجعة الحوز وبقي متداريا ينتظر عاهل البلاد إلى أن يعود من فرنسا ويعقد جلسة عمل خاصة للتعامل مع تداعيات الفاجعة؟ لماذا لم يخرج رئيس الحكومة ليطمئن المغاربة أو أن يعزيهم أو يتحدث عن الإجراءات الأولية التي اتخذتها الحكومة وفق صلاحياته الدستورية؟ لما بقي أخنوش متواريا عن الأنظار وهو الذي صعد إلى ساكنة الحوز أثناء الحملة الانتخابية ليطلب أصواتهم بوعود وبرامج حزبه التي لم تظهر قبل الفاجعة ولا بعدها؟.

الحقيقية مرَّة، والأسئلة حارقة، لكنها تعكس حد الملل أن الرصيد السياسي لرئيس الحكومة، انتهى!

- **المديـر العـام** خالد البرحلي
- **الشريك المؤسس** محمد حكمون
- **مدير النشر** حمزة المتيوي
- **مديرة التسويق والعلاقات العامة** أمال المتوكل
- **إدارة التحرير** محمد سعيد أرباط، خولة أبيعفري، أمال الصبهاني
- **متعاونون** عمر الشرايبي، المهدي هنان، عبد الغفور ضرار
- **للإعلان في الصحيفة** Ads@assahifa.com +212 (0) 6 61 45 39 86
- **للتواصل مع الإدارة** contact@assahifa.com
- **المقر الرئيسي للمجموعة** شارع النخيل، حي الرياض، الرباط
- **الطبع: ماروك سوار**
- **توزيع: سوشبريس**

مجلـة الصحيفة السياحيـة

قريبـا في الأكشـاك

الصحيفة ASSAHIFA.COM

#assahifa
www.assahifa.com

المغـــرب وفرنســـا.. العـلاقـــة المُمَزقـــة!

ننبشُ في جذور أزمة لا تقترب من الانفراج إلا لتتعقّد من جديد

الصحيفة – المهـدي هنـان

جلست وزيرة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية، كاثرين كولونا، على كرسيّ مريح، وسط صالون مغربي مُهدى من طرف المَلكة للجامعة العربية، وأدلت بتصريح مُتلفز من جمهورية مصر تعلن فيه عن زيارة عمل قريبة للرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، إلى المغرب.

إعلان كان هدفه تلطيف الأجواء الدبلوماسية بين الرباط وباريس، وبعث إشارات إيجابية، عقب جدل «رفض» المساعدات الفرنسية للانضمام لجهود الدول الصديقة للمغرب في إغاثة سكان المناطق المتضرّرة من زلزال الحوز المدمّر. لكن «تلطيف الأجواء» هذا سيتحوّل إلى سطر جديد في صفحة العلاقات المتوتّرة بين البلدين والتي وصلت حدّا غير مسبوق في عهد ماكرون.

سنحاول، في هذا التقرير، إعادة تركيب قصّة سوء الفهم الكبير بين الدبلوماسية المغربية ونظيرتها الفرنسية، منذ انتخاب ماكرون رئيسا وإلى اليوم. وسنبحث في الأسباب الحقيقيّة التي وصلت بالبلدين للطريق المسدود، كما سنعود لتاريخ التوتّرات التي حدثت بين الفينة والأخرى منذ بداية الاستقلال، مرورا بعهد الملك الحسن الثاني وإلى الآن، لنُجيب على سؤال هام: هل نحن أمام حالة استثنائية، غير مسبُوقة، بين حليفين تاريخيّين؟

30 يوما بالضبط، بعد تنصيب إيمانويل ماكرون، رئيسا جديدا لفرنسا في ماي 2017، كانت كافية للوصول إلى الرباط في زيارة «عمل وصداقة». لقاء كرّس عادةً الوافدين الجدد على قصر الإليزيه – باستثناء نيكولا ساركوزي وفرانسوا هولاند – الوصول للمغرب أولاً قبل زيارة أي دولة مغاربية أخرى. لكن ليس تماماً كما سنرى لاحقاً.

لقاء ماكرون مرفوقا بالسيدة الأولى، بالعائلة الملكية، طبعته المشاعر الإنسانية، إذ تم في جوّ رمضاني على مائدة إفطار مغربية أصيلة، على الرغم من تزامنه مع جو سياسي واجتماعي طبعه الاحتقان وخاصة بمنطقة الريف.

غير أن ماكرون، الذي شدّ انتباه الصحافيين في ندوة سريعة عقدها قبل الإفطار الملكي، بحديثه، غير المتوقّع، عن «ملف الريف» وعن رأي الملك محمد السادس فيه، نأى بنفسه بسرعة عن هذا الملف الحارق وعن الوضع السياسي بشكل عام، وانبرى لملفات أكثر أهمية بالنسبة له، كالاقتصاد والثقافة الفرنكوفونية التي عبّر عن نيته تطويرها بإفريقيا.

وفي الوقت الذي كان يستعد فيه ماكرون للإقلاع صوب العاصمة المغربية، في هذه الزيارة الأولى له لبلد تربطه بفرنسا علاقات تاريخية في غاية الغنى والتعقيد، كان وزيره في الخارجية، جان إيف لودريون، يستعدّ بدوره لزيارةٍ للجزائر، التي تجمعها بالمغرب خصومة سياسية طويلة.

عبّر مبعوث ماكرون لمسؤولي هذه الدولة بأن الرئيس الفرنسي يريد ضخ دماء جديدة في العلاقات بين البلدين، وهو ما تحقّق، بالفعل، سنوات بعد ذلك – ولو لأسباب غلبت عليها الظرفية الدولية والجيوسياسية – ويُعتبر أحد أسباب القطيعة الحالية بين الرباط وباريس. كما أن الزيارة الوحيدة التي قام بها ماكرون لبلدان شمال إفريقيا، حينما كان مرشّحاً للرئاسة، كانت إلى الجزائر. وهو مؤشر، لم يكن دالاً حينها بشكل كبير، عن أولويات رئيس شاب، أدخل العلاقات الدبلوماسية بين بلده والمملكة المغربية النفق المسدود.

قطار فائقُ السرعة نحو الأزمة

عام سيمرّ تقريبا على هذه الزيارة، وسيعود الرئيس الفرنسي للمغرب، في زيارة واعدة، خصّصت لتدشين مشروع القطار فائق السرعة «البُراق»، الأسرع من نوعه بإفريقيا، والذي يربط بين الدار البيضاء وطنجة، قطبا الاقتصاد المغربي.

كان الملك محمد السادس في استقبال الرئيس الفرنسي، الذي حلّ مرفوقا بوزيري الخارجية، جان إيف لودريون، والداخلية، كريستوف كاستانير، للمشاركة في المحادثات الثنائية التي تطرّقت أيضا إلى ملف موجة الهجرة غير الشرعية صوب أوروبا. كما رافقه في الزيارة وفد مشكل من رؤساء الشركات الفرنسية السّت، المساهمة في مشروع «التي جي في».

تناول قائدا البلدين غذاء عمل على متن «البراق» الذي استقلّاه في أول رحلة يقوم بها. وعكس الزيارة السابقة، لم يُدل الرئيس الفرنسي خلال مراسم حفل التدشين، في المحطة الجديدة بطنجة، بأيّة تصريحات.

فيه هذه الأثناء كانت العلاقة بين الرباط وباريس، يطبعها الود والاستقرار. بل كانت مثمرة على الصعيد الاقتصادي، في مناخ تتقوى فيه سبل التعاون بين البلدين خاصة في المجال الصناعي، الذي راهن عليه المغرب، خلال العقد الأخير، لتحقيق إقلاعٍ وتصدرٍ للمشهد على الصعيد الإقليمي.

وسرعان ما ستأتي أولى العقبات في طريق البلدين، وهي جائحة الكوفيد 19، وبعدها الحرب الروسية الأوكرانية، الحدثان الهامّان خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، واللذان سيساهمان في إعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية العالمية، وسيدفعان جميع الدول للتسابق نحو حجز مقعد في هذا المناخ الجديد، الذي طبعه ارتفاع الأسعار على الصعيد الدولي، وتناقص الإمدادات الطاقية، وتدهور المؤشرات الاقتصادية، وارتفاع نسب البطالة، ما أنذر بحدوث أزمة خطيرة على الصعيد العالمي، ما تزال تبعاتها حاضرة حتى هذه اللحظة.

النقطة التي أفاضت الكأس، وأثارت حفيظة المغرب، وعجّلت بانحدار العلاقات، هو اللقاء الذي جمع الرئيس الفرنسي في 26 غشت من العام نفسه، بالجزائر العاصمة، بنظيره الجزائري، وتمت مناقشة برنامج عسكري دفاعي وأمني مشترك، وإحداث مجلس أعلى للتعاون على مستوى رئاسة الجمهوريتين

تأثر فرنسا، شأنها شأن باقي دول العالم، بهذه التسارعات على الصعيد الدولي، جعل قيادتها تفكّر في تغيير المعادلة، التي حافظ عليها سابقو ماكرون وتجنبوا، بكل السبل، العبث بها: الانفتاح بشكل لافت على النظام الجزائري، كأحد الحلول لخفض الفاتورة الطاقية، وكردّ فعل، بشكل أقلّ، على سياسة المغرب الرسمية التي لا تخفي تنويع شركائها السياسيين والاقتصاديين من الغرب والشرق.

وفي خضمّ انشغال العالم بتبعات فيروس كورونا، ومتحوراته التي لا تكاد تنتهي حتى تظهر أخرى، انفجرت قنبلة جديدة في وجه العلاقات بين البلدين. أزمة كبيرة بدأت صامتة، كان وقودها تحقيقات صحافية دولية، بدأت من هيئات التحرير وانتهت في كواليس القصر الملكي وقصر الإليزيه.

ففي صيف 2021 نشرت 17 وسيلة إعلام دولية تحقيقات استندت فيها على بيانات ضخمة وفرتها منظمتا «فوربيدن ستوريز» (قصصٌ ممنوعة) والعفو الدولية. اتهمت هذه التحقيقات عددا من الحكومات باستعمال برنامج «بيغاسوس» المُطوّر من قبل شركة «إن إس أو» الإسرائيلية، للتجسّس على نشطاء وسياسيين وصحافيين وغيرهم.

بالنسبة للمغرب وعلاقته بفرنسا، كان الاتهام ثقيلا: أجهزة تابعة للدولة تتجسس على هواتف الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، بالإضافة إلى ثلة من الوزراء والسياسيين الفرنسيين المهمين وشخصيات أخرى بارزة. اتهام ظل المغرب ينفيه، ويطالب المتمسكين به بنشر دليل مادي واحد على صحة هذه المزاعم. بل قررت الرباط رفع دعاوى قضائية عدة في كل من فرنسا وإسبانيا وألمانيا، ضد المنظمات ووسائل الإعلام التي روّجت لهذا الاتهام. وستستمر الأزمة بصمت وترقب مقلق.

وفي شتنبر 2021، سيأتي أول رد فعل من طرف باريس، وستظهر الأزمة بشكل علني، بعد قرار الحكومة الفرنسية تشديد القيود على منح تأشيرات للمواطنين المغاربة وتقليص عدد الممنوحة منها بالنصف. شأنها شأن الجزائر بنفس النسبة، ثم تونس بـ30 في المائة.

وفي غشت 2022 حلّ الرئيس الفرنسي، في زيارة رسمية إلى الجزائر، مرفوقا بعدد من أعضاء حكومته البارزين. زيارة كان الهدف المعلن منها «إعادة بناء وتطوير العلاقة بين فرنسا والجزائر لتتجه بعزم نحو المستقبل ولصالح المواطنين»، حسب بلاغ صحافي نشره قصر الإليزيه. تركزت المحادثات بشكل كبير على الملف الطاقي. بحيث اتفق الجانبان على برنامج لتعزيز شحنات الغاز والغاز الطبيعي المسال الموجهة لفرنسا، وتوّجت بتوقيع إعلان مشترك يترجم «الجدية» في المنحى الجديد الذي

ستأخذه هذه العلاقات، إلا أن ذلك لم يمنع من تدهور العلاقة بين باريس والجزائر العاصمة بعد قضية ترحيل الناشطة الجزائرية أميرة بوراوي، من تونس إلى فرنسا بتدخل فرنسي. حدث اعتبرته الجزائر «انتهاكا للسيادة الوطنية» وسحبت تبعا لذلك سفيرها ببباريس من أجل التشاور . لكن الأزمة لم تستمر سوى أسابيع قليلة وستعلن الحكومتان، في بلاغ مقتضب، أن رئيسي البلدين، بدّدا، هاتفيا، «سوء الفهم».

غير أن النقطة التي أفاضت الكأس، وأثارت حفيظة المغرب، وعجّلت بانحدار العلاقات، هو اللقاء الذي جمع الرئيس الفرنسي في 26 غشت من العام نفسه، بالجزائر العاصمة، بنظيره الجزائري، وتمت مناقشة برنامج عسكري دفاعي وأمني مشترك، وإحداث مجلس أعلى للتعاون على مستوى رئاسة الجمهوريتين.

وكان الرئيسان، خلال هذا الاجتماع، في سابقة من نوعها منذ خروج فرنسا من الجزائر بعد أزيد من قرن من الاستعمار، مصحوبين برئيسي أركان الجيش ورئيسي الاستخبارات للدولتين معا.

«هذا التحوّل تلقّاه المغرب بكثير من الاشمئزاز، فهو يعلم أن فرنسا صديق تقليدي، وله مع المملكة علاقات اقتصادية جد متطورة على كل المستويات. ومن هنا بدأ التدهور في العلاقات يظهر بقوّة»، يقول تاج الدين الحسيني، أستاذ العلاقات الدولية، في حديث مع «الصحيفة».

بل ستسترّ فرنسا في صب الزيت على النار، باستقبالها رئيس أركان الجيش الجزائري، سعيد شنقريحة، في زيارة إلى باريس استمرت يومين، وذلك شهر يناير 2023، حيث استُقبل الرجل القوي بالجارة الشرقية للمملكة، من طرف الرئيس الفرنسي، وذلك في سياق خاص يتسم بقطع المغرب والجزائر علاقاتهما الدبلوماسية وإغلاق الأخيرة لأجوائها الجوية أمام الطائرات المغربية، في خطوة رأت حكومات عربية وصديقة للبلدين أنها غير ضرورية.

خطوات «عدائية» متتالية، إذن، جعلت صانع القرار الفرنسي في عهد ماكرون، يعاكس التاريخ، ويمضي في طريق جديد منذور لحوادث السير الدبلوماسية المتتالية، بعدما كان المدافع الشرس عن مصالح المملكة المرتبطة بقضية الصحراء المصيرية، في الأمم المتحدة، وفي مجلس الأمن حيث لوّح أكثر من مرة للتصدي لأي

> النقطة التي أفاضت الكأس، وأثارت حفيظة المغرب، وعجّلت بانحدار العلاقات، هو **اللقاء الذي جمع الرئيس الفرنسي بالجزائر العاصمة، بنظيره الجزائري، وتمت مناقشة برنامج عسكري دفاعي وأمني مشترك، وإحداث مجلس أعلى للتعاون على مستوى رئاسة الجمهوريتين.**

قرارات تستهدف المغرب حتى لو اضطره ذلك تفعيل كرّت الفيتو.

يحدث هذا في وقت اختارت فيه الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بمغربية الصحراء، عبر قرار تاريخي كان مهندسه الرئيس السابق، دونالد ترامب، وتبنّته الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة جو بايدن. وكذا إسبانيا التي أصبحت ترى أن الحكم الذاتي، المقترح من طرف المغرب، هو الحل الأكثر جدية وواقعية لهذا النزاع الإقليمي الذي طال أمده.

بينما سجّلت وزارة الخارجية الفرنسية عقب الإعلان عن الموقف الإسباني الجديد أن «موقف فرنسا بشأن الصحراء ثابت، فهي تدعم التوصّل إلى حلّ سياسي عادل ودائم ويقبله الطرفان ويتماشى مع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة».

وستنضم إلى الركب، مؤخرا، حكومة إسرائيل، تفاعلا، ولو بعد حين، مع الخطاب الملكي شديد الوضوح، الذي أعلن للعالم أن قضية الصحراء: هي النظارة التي تعرف من خلالها المملكة من هو صديقٌ حقيقيٌ ومن هو غير ذلك.

ولم ينته الأمر عند هذا الحد، فسنة 2023 ستكون حافلة بالتوتّر بين الرباط وباريس. ففي 19 يناير من نفس السنة، سيصوّت البرلمان الأوروبي على نص يدعو المغرب إلى «احترام حرية التعبير والصحافة وإطلاق سراح الصحافيين المسجونين». ووجه التقرير اتهامات بالجملة للرباط، على رأسها «تورّط مزعوم في رشوة أعضاء بالبرلمان الأوروبي لحثهم على الدفاع على مصالح المملكة داخل هذه الهيئة السياسية». وهي القضية التي عرفت بعد ذلك بـ«موروكو غايت». رد فعل المغرب كان صارما تجاه باريس لأن التصويت على القرار كان مدعوما بشكل كبير من نواب فرنسيين، وبعضهم مقرب جدًا من الرئيس ماكرون، كالمحامي والسياسي، ستيفان سيجورني، رئيس مجموعة «رينيو» داخل البرلمان الأوروبي. بالرغم من أن الحكومة المغربية لم تعبّر في حينه عن موقفها الواضح، الغاضب من هذه «المناورة الفرنسية» لكن حدّة الموقف كانت بادية من خلال الحملة التي شنتها الطبقة السياسية المقربة من السلطة على باريس.

> بل ستسترّ فرنسا في صب الزيت على النار، **باستقبالها رئيس أركان الجيش الجزائري، سعيد شنقريحة، في زيارة إلى باريس استمرت يومين، وذلك شهر يناير 2023،** حيث استُقبل الرجل القوي بالجارة الشرقية للمملكة، من طرف الرئيس الفرنسي، وذلك في سياق خاص يتسم بقطع المغرب والجزائر علاقاتهما الدبلوماسية وإغلاق الأخيرة لأجوائها الجوية أمام الطائرات المغربية، في خطوة رأت حكومات عربية وصديقة للبلدين أنها غير ضرورية.

«زلزال الحوز» وهزّاته الارتدادية بباريس

بعدما تحركت الأرض، بقوة 7 درجات على سلم ريختر، تحت أقدام جزء مهمّ من المغاربة، وخاصّة ساكنة قرى ودواوير الأطلس الكبير والحوز ومراكش ونواحيها، سارعت دول وحكومات عدّة حول العالم للإعلان عن تضامنها مع المغرب في هذا المصاب الجلل، معبّرة عن استعدادها تقديم المساعدة في إنقاذ المحاصرين تحت الأنقاض وانتشال الضحايا وتوفير المساعدات الغذائية واللوازم الطبية وغيرها.

فحسب الحكومة المغربية، عبّرت 60 دولة عن هذا المسعى بالإضافة إلى 30 منظمة غير حكومية، لم تستجب منها المغرب إلا لـ4 دول فقط، لأسباب مختلفة بعضها يتعلق بالتسييس المحكم. وكما كان متوقّعا، كانت فرنسا ضمن أوائل هذه الدول الستين، لكنها، بشكل سيعطي التوتر الدبلوماسي دفعة جديدة، لم تدخل ضمن الدول الأربعة!

وفور بدء تداول الأخبار التي تفيد عدم تجاوب المغرب مع اليد الفرنسية الممدودة، بل حتى قبل وضوح الرؤية، انبرت وسائل الإعلام الفرنسية، وجزء من الطبقة السياسية، لمهاجمة المغرب. حتى أن إحدى القنوات التلفزيونية الفرنسية طرحت السؤال: هل يستطيع المغرب تجاوز أزمة زلزال الحوز دون وقوف فرنسا بجانبه؟ سؤال أثار سخرية متابعين مغاربة على وسائط التواصل الاجتماعي، وبعضهم أوضح أنه ينمّ عن العقلية اللا واعية للفكر الكولونيالي.

وتواصلت المقالات والقُصاصات والتقارير التلفزيونية والرسومات الكاريكاتورية اللاذعة، وخُصّص جزء منها للملك محمد السادس، الأمر الذي جعل هيئات مهنية للصحافة المغربية، تحتجّ بشدّة على هذا النوع من التغطية الإعلامية المبالغ فيها، في وقت كان فيه مئات من الناجين ما زالوا ينتظرون تحت الأنقاض أيادي الأمل لتنتشلهم من قبضة أسقف وجدران كانت تأويهم إلى غاية وقت قريب.

وما زاد الطين بلّة، هو خروج الرئيس ماكرون، في مقطع مصوّر، موجّها خطابه للمغربيات والمغاربة مباشرة، بعدما قال إن قضية المساعدات أخذت أبعادا غير ضرورية، وفجّرت «بوليميكا» سياسيا ما كان يجب أن يحدث.

تسبّب هذا الفيديو، حسب المتخصّص في العلاقات المغربية الفرنسية، مصطفى طوسة، «في ذهول وإثارة غضب شعب بأكمله. ففي هذا الفيديو يؤكد لهم [ماكرون] دعمه، ويقول لهم إن مساعدة فرنسا لضحايا الزلزال تنتظر فقط الضوء الأخضر من الملك وحكومته. مبرزا أن «هذه البادرة، التي ربما كان المقصود منها التهدئة، تشير في الواقع إلى عدم فهم الأساسيات التي تشكّل الاستثناء المغربي».

ويشير الحسيني إلى أن شخصية ماكرون، من بين أسباب تدهور العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، في فترة حكمه. «فهو لا يتوفر على اللياقة اللفظية في تسجيل المواقف كما ظهر هذا في أزمة زلزال الحوز». ويذكّر الخبير، في هذا السياق، بأن «الملك الحسن الثاني كان يكره أن يوجه رئيس دولة خطابا مباشرا لمواطني دول أخرى وقد قالها عدّة مرات».

أحد المتابعين المغاربة على موقع التواصل الاجتماعي إكس (تويتر سابقا) علّق على مقطع الرئيس ماكرون، بشكل ساخر: «المغاربة لا يعرفون سوى شعبي العزيز»، في إشارة إلى العبارة الشهيرة التي يبدأ بها الملك محمد السادس خُطبه الرسمية، وليسوا متعوّدين على مخاطبتهم من قبل زعيم دولة أخرى، بهذا الشكل، وكأن المغرب مستعمرة تابعة له.

وتواصل الجدل بشأن مقطع ماكرون، بين من رآه تطاولا على اختصاصات الدولة والحكومة المغربية، وبين من اعتبره تعاليا من رئيس دولة تجاه «مستعمرة سابقة». الثابت أن الحساسية التي تطبع العلاقة التاريخية بين المغرب وفرنسا –الاستعمار على وجه الخصوص– كانت حاضرة في التفاعلات التي تلت خطوة ماكرون غير المسبوقة.

ثم جاء إعلان وزيرة الخارجية الفرنسية، من جانب آحادي، عن زيارة مرتقبة للرئيس الفرنسي للمغرب، ليكون بمثابة القشة التي قسمت ظهر البعير. «لقد كان النفي المغربي لاذعا بقدر ما كان حادا: فهذه الزيارة ليست على جدول الأعمال ولا هي مقرّرة»، يقول طوسة.

ويُضيف: «يذكرنا هذا التبادل الدبلوماسي الذي على شكل تراشق كلامي بالمناسبة التي غامر فيها الرئيس ماكرون بالحديث عن نوعية العلاقات بين باريس والرباط»، عندما قال إن «رغبتي هي المضي قدمًا مع المغرب، وجلالة الملك يعرف ذلك» وسجّل أن «العلاقات الشخصية ودية، وستبقى كذلك». كان الرد واضحا، حسب طوسة، «إذ قالت الرباط في مناورة سياسية نادرة وغير مسبوقة تقريبا: هذه العلاقات ليست جيدة ولا ودية».

بالنسبة للرباط، فإن أسباب هذه الأزمة واضحة تمامًا، والكلام هنا لطوسة. «إذ طلب المغرب من فرنسا الاعتراف من الأساس، إذ كانت هذه الإمكانيات وهذا الجهد سيستثمران خدمة للتنمية.

وهناك من يرى أن اتهامات المغرب بالتجسّس على المسؤول الأول بفرنسا، ومساعديه، هي ما دفعت القطعة الأولى، والأهم، في صف الدومينو للسقوط، مخلفّة وراءها حلقة من الأحداث المعقدة والمؤسفة في العلاقة بين الدولتين. وهي الاتهامات التي اعتبرتها فرنسا «طعنة في الظهر» وتشبثت بتصديقها، مشيحة بنظرها عن نفي المغرب لهذه المزاعم في أكثر من مناسبة.

فما هي الأسباب الأكثر منطقية إذن؟ يرى الحسيني أن جذور هذا الوضع أقدم مما يظهر، ويعود بنا لفترة 2016–2017، حينما بدأت فرنسا تشعر بنوع من التهديد عندما بدأ المغرب يستقّر بقوة في إفريقيا، لدرجة أنه أصبح المستثمر الأول في غرب إفريقيا والثاني في عموم القارة بعد جنوب إفريقيا.

وبالرغم من أن المملكة تنتمي لدول غرب إفريقيا، يشرح أستاذ العلاقات الدولية، «إلا أنها انفتحت خلال هذه الفترة على الشرق والجنوب، نحو دول مهمّة إقليميا كنيجيريا وإثيوبيا. وبعض من هذا النجاح الحاصل كان على حساب المصالح الفرنسية. فالأذرع الاقتصادية للمملكة أصبحت تلعب دورا كبيرا في العمليات الاستثمارية الكبرى بالقارة، والمقاولات الكبرى في ميدان بناء الجسور والمساكن وغير ذلك، دون أن ننسى قطاع الأبناك وشركات التأمين والخطوط الملكية المغربية».

ويسجّل أن فرنسا لا يرضيها أن يكون المغرب في موقع تفوّق في علاقاته مع البلدان الإفريقية». هي كانت تنظر إلى المغرب على أساس أن يكون مساعدا لها في علاقاتها مع القارة السمراء، لكن هذه الأحلام أجهضت نتيجة تطوّر المغرب في هذا المجال».

أسباب الجفاء.. ماكرون أم بيغاسوس أم الصحراء؟

تتنوع التراكمات، كما رأينا في ما سبق، التي تجعل من علاقة دولتين صديقتين تاريخيين، تصل إلى هذا الحد من البرود، بل والصراع أحيانا. فغياب أي سفير مغربي بفرنسا، طيلة عشرة أشهر، ليس سوى مثالا بسيطا، لكنه دالّ، على عُمق هذه الأزمة.

وتتوزع المدارس والفرضيات التي تحاول الإجابة على سؤال الأسباب الحقيقية. فهناك من يرى أن قضية الصحراء المغربية هي الكلمة المفتاح وسط هذا الجدل، بعد إصرار المغرب على المرور إلى السرعة القصوى في حسم هذا النزاع الذي طال أكثر من اللازم وجعل صانع القرار المغربي يخسر الكثير من الإمكانيات والجهد على قضية كان سيكون أفيد للمغرب، لو أنها غير موجودة

> يرى الحسيني أن جذور هذا الوضع أقدم مما يظهر، ويعود بنا لفترة 2016-2017، حينما **بدأت فرنسا تشعر بنوع من التهديد عندما بدأ المغرب يستقّر بقوة في إفريقيا، لدرجة أنه أصبح المستثمر الأول في غرب إفريقيا والثاني في عموم القارة بعد جنوب إفريقيا.**

رسميا سيادة المملكة على الأقاليم الجنوبية، كما فعلت العديد من الدول الصديقة والحليفة. وكلما مر الوقت، كلما زاد التردد الفرنسي في إثارة التساؤل: ما الذي يمنع دولة حليفة مثل فرنسا من الاعتراف بالسيادة المغربية على الصحراء؟».

ويُظهر هذا الرفض الفرنسي بوضوح، حسب ذات المتحدث، أن الدبلوماسية الفرنسية ملتزمة أمام النظام الجزائري، الراعي العسكري والمالي لجبهة البوليساريو الانفصالية، بعدم المضي قدما في هذا الاعتراف الرسمي كما فعلت الولايات المتحدة. ويضيف: «يعطي ماكرون انطباعا غامضا بأن يديه مقيدتان بشأن موضوع حاسم للسلام والاستقرار في المنطقة».

قضية التأشيرات والاتهامات التي أطلقتها فرنسا في حق المغرب بخصوص التجسس بإستعمال برنامج «بيغاسوس» على الرئيس الفرنسي شخصيا وعدة أعمدة أخرى مهمة في النظام، نقطة أفاضت الكأس، يشدّد على ذلك الحسيني، لكنه ينبّه في الوقت ذاته إلى أن شخصية ماكرون «بالذات من أسباب هذا التوتر».

فكما رأينا من قبل، منذ أول أيامه رئيسا جديدا لفرنسا، قرّر ماكرون العودة بالعلاقات الفرنسية المغربية، المتميزة على نظيرتها الجزائرية، إلى التوازن، والاستفادة من ثمار العلاقة مع النظامين معا، وهي مغامرة، وتكاد تكون سابقة في تاريخ السياسة الخارجية الفرنسية، إذ من الصعب جدا الحفاظ على نفس العلاقة مع كلا البلدين بحكم الحساسية التي تجمع النظامين منذ قرّرت الجزائر دعم جبهة البوليساريو الانفصالية، وتزويدها بالعتاد والأسلحة في ما يعرف بالنزاع على الصحراء. كما أن ماكرون زار الجزائر، حتى قبل أن يصبح رئيسا، وذلك خلال حملته الانتخابية، دون زيارة أي من دول المغرب العربي الأخرى.

من قضية بنبركة إلى أزمة 2014.. تاريخ من الشدّ والجذب

التوترات بين النظامين المغربي والفرنسي، قديمة وتحصل بين الفينة والأخرى. لكن ما يهمنا هو مدى الحدّة التي تصلها بعضها مقابل أخرى. فإذا عدنا للتاريخ المعاصر، وبالضبط لسنة 1957، أي سنة واحدة بعد نيل المغرب استقلاله عن فرنسا، سنجد أولى الصدامات الدبلوماسية بين الرباط وباريس، والسبب هو الجزائر، لكنه مختلف هذه المرّة.

+ • ⋯ •

إذا عدنا للتاريخ المعاصر، وبالضبط **لسنة 1957، أي سنة واحدة بعد نيل المغرب استقلاله عن فرنسا، سنجد أولى الصدامات الدبلوماسية** بين الرباط وباريس، والسبب هو الجزائر

فالملك محمد الخامس، وجّه في 15 شتنبر خطابا من مدينة وجدة الحدودية مع الجارة الشرقية، ألقى خلاله الضوء على معاناة الشعب الجزائري مع الاستعمار الفرنسي، وأكد أن مستقبل الجزائر لا يخرج عن مستقبل الوحدة المغاربية. وهو الخطاب الذي أغضب فرنسا الكولونيالية كثيرا، ولم يتأخر ردها أكثر من شهر، عندما قامت باختطاف طائرة قادة ثورة التحرير الجزائرية الذين كانوا ضيوفا عند الملك.

هذا الأخير وصف الحادث بأنه مساس بسيادة المملكة، وبأنه أكثر قساوة عليه، من حادث تنحيته من السلطة ونفيه عن وطنه. وهكذا بدأت إحدى أولى الأزمات الدبلوماسية مع فرنسا في تاريخ المغرب الحديث، وهي التي ستجعل محمدا الخامس ينفتح أكثر على الاتحاد السوفياتي.

<< الملك محمد الخامس، وجّه في 15 شتنبر خطابا من مدينة وجدة الحدودية مع الجارة الشرقية، ألقى خلاله الضوء على **معاناة الشعب الجزائري مع الاستعمار الفرنسي، وأكد أن مستقبل الجزائر لا يخرج عن مستقبل الوحدة المغاربية**. وهو الخطاب الذي أغضب فرنسا الكولونيالية كثيرا، ولم يتأخر ردها أكثر من شهر، عندما قامت باختطاف طائرة قادة ثورة التحرير الجزائرية الذين كانوا ضيوفا عند الملك >>

وفي عهد الرئيس فرانسوا ميتيران، تجدّدت المواجهة الدبلوماسية. فالنظام المغربي كان متخوّفا من انتخاب رئيس يساري، يُعتقد أنه سيكون أقرب للجزائر من الرباط. وبالفعل، عرفت فترة ميتران أكثر من مواجهة حول حقوق الإنسان والحريات في المغرب وحول قضايا اقتصادية أخرى. المواجهة الأولى تفجّرت بعدما هاجم الملك الحسن الثاني، السيدة الأولى بفرنسا، التي أعطت الانطلاقة بمؤسستها «فرنسا الحريات» للجنة يقظة حول «الصحراء الغربية» وهو ما اعتبره المغرب استفزازا واضحا. ردّت فرنسا على هذا الجدل بفتح ملف حقوق الإنسان، ومحاولة إحراج الحسن الثاني بهذه الورقة.

لكن سنة 1990 ستعرف واحدة من أسوأ هذه المواجهات الدبلوماسية، بعدما نشر الصحافي الفرنسي جيل بيرو، كتابه الشهير «صديقنا الملك» التي تضمّن اتهامات لنظام الحسن الثاني بتعذيب واغتيال المعارضين السياسيين واحتضان سجون سرّية لهذا الغرض، وهي الاتهامات التي عرّضت صورة المغرب الحقوقية حينها لكثير من التصدّع على المستوى الدولي. وفشل المغرب في منع طباعة الكتاب، بل أدت جهوده التي أشرف عليها وزير الداخلية القوي حينها، إدريس البصري، إلى شهرة واسعة لهذا المنشور.

خلال بداية عهد محمد السادس، لم يكن العاهل المغربي ليجد أفضل من جاك شيراك، صديق المملكة، ليكون رئيسا لفرنسا. فالأخير جمعته علاقات متينة بالملك الحسن الثاني، وقضى سنوات طويلة من طفولته بين أزقة مدينة تارودانت حيث عاش آن جاء الرئيس فاليري جيسكار ديستان في 1974 وأعاد التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني إلى مستوياته المعهودة. بل أكثر من ذلك، أصبح المغرب خلال هذه الفترة شريكا قويا لفرنسا، وأحد المساهمين في محاربة الفكر الشيوعي في إفريقيا.

وفي عهد الحسن الثاني، تواصلت حوادث السير الدبلوماسية، وكانت بعضها في غاية الصعوبة. ولعل أبرز مثال على ذلك، هي قضية اختطاف المناضل اليساري الكبير، المهدي بنبركة، سنة 1965 من قلب باريس، واغتياله، ثم إخفاء جثته إلى اليوم. وهي من القضايا الأكثر تعقيدا وإثارة للجدل في التاريخ السياسي المغربي.

اعتبرت فرنسا أن الحادث مسّ بسيادتها، واتّهمت كلا من الجنرال محمد أوفقير والكولونيل أحمد الدليمي، بإشرافهما على العملية، ما أدى إلى قطعها العلاقات الدبلوماسية مع المغرب وتوقيف التعاون الثنائي. واستمر البرود مدّة طويلة إلى

ودفن أجداده.

ولنجد أكبر أزمة دبلوماسية في عهد محمد السادس مع فرنسا، علينا أن ننتظر سنوات طويلة، وبالضبط حتى سنة 2014. خلال فبراير منها سيعرض الممثل الإسباني الشهير، خافيير باردييم، المنحاز للأطروحة الانفصالية للبوليساريو، فيلمه «أبناء السحاب: المستعمرة الأخيرة» وذلك بالعاصمة الفرنسية باريس. وهو ما اعتبره المغرب عملا غير مقبول من طرف السلطات الفرنسية التي صرّحت بعرض الفيلم.

وبما أن «المصائب لا تأتي فرادى»، كما يقال، فإنه خلال الشهر ذاته، ستتفجر الأزمة الأكبر والتي سيكون لها تداعيات مهمّة. إذ حلّ بالسفارة المغربية ببباريس، مجموعة من رجال الشرطة لتسليم استدعاء لعبد اللطيف حموشي، المسؤول عن جهاز الاستخبارات المغربي، بسبب شكاوى مرفوعة ضده بفرنسا، هو الذي كان متواجدا في المبنى قبل مدة قصيرة، الشيء الذي اعتبره المغرب سابقة خطيرة وقرّر على إثره تعليق كل اتفاقيات التعاون القضائي.

+ • ⋯ •

قضية التأشيرات والاتهامات التي أطلقتها فرنسا في حق المغرب بخصوص التجسس بإستعمال برنامج «بيغاسوس» على الرئيس الفرنسي شخصيا وعدة أعمدة أخرى مهمة في النظام، نقطة أفاضت الكأس، يشدّد على ذلك الحسيني، لكنه ينبّه في الوقت ذاته إلى أن شخصية ماكرون «بالذات من أسباب هذا التوتر»

لكن العمل المهّم الذي قامت به الاستخبارات المغربية، لمساعدة نظيرتها الأوروبية في تجنب هجمات إرهابية محتملة، ومعرفتها الدقيقة بهذا الملف الحسّاس والمعقد، دفع الرئيس الفرنسي حينها، فرانسوا هولاند، إلى السعي لإعادة اتفاقيات التعاون الأمني والقضائي، وتم، تبعا لذلك، توشيح حموشي بوسام جوقة الشرف من درجة ضابط.

ويتبين، من خلال ما سبق، أن العلاقات المغربية الفرنسية لا تكون دائما في أفضل أحوالها، فقد تتعرض للتصدع والانحدار وقد تدخل النفق المسدود. وبالنسبة للوضع اليوم، تفيد المؤشرات أنه وضع استثنائي خلال فترة حكم الملك محمد السادس نظرا لطول مدّة «سوء الفهم» هذا. أما من حيث حدّة الصدام فقد عرف البلدان، تاريخيا، ما هو أسوأ.

«على ضوء ردود الفعل الأخيرة بين الرباط وباريس، يترسخ الانطباع بأن الخروج من نفق التوتر سيتأجّل»، يُبرز طوسة، ويضيف أن الخلافات كبيرة جداً وعميقة. فـ«قدرة البلدين على إظهار خلافاتهما علناً تشير إلى مدى ضخامة التحديات التي تواجه أي عودة محتملة للدفء في العلاقات الدبلوماسية».

وأمام هذا الوضع، يتبادر السؤال: أي مستقبل للعلاقات الدبلوماسية بين البلدين؟ وهل من انفراج يلوح في الأفق؟ يرى إدريس الكريني، أستاذ العلاقات الدولية، بأنه على فرنسا إرساء مواقف بناءة من قضية الصحراء المغربية، تكون واضحة، كما هو الشأن بالنسبة لإسبانيا. عليها أيضا خلق نوع من الثقة بين الجانبين، وخاصةً التخلي عن عدد من الاتهامات المختلفة التي تكيلها للمغرب، في إشارة إلى قضية «بيغاسوس» و«موروكو غايت».

وينبّه إلى أن «استمرار هذه الأزمة قد يطول إلى غاية انتهاء فترة حكم الرئيس ماكرون، الذي ما تزال أمامه حوالي ثلاث سنوات، أو استدراك الأمر، عبر تحديد موقف واضح من قضية الصحراء المغربية. أو من قبل الفرنسيين، على وجه الخصوص، لبلورة سياسة خارجية متوازنة مع المغرب في إطار من الاحترام وتبادل المصالح، وفي استحضار الشراكة الاستراتيجية التي تجمع البلدين تاريخيا».

ويرى طوسة، بدوره، أن قضية الصحراء هي مفتاح حلّ الوضع. «فاليوم، يبدو أن كل شيء يشير إلى أن المغرب لن يتمكن من إقامة علاقة دبلوماسية طبيعية وشراكة استراتيجية متجددة مع باريس ما لم تخرج الدبلوماسية الفرنسية من غموض موقفها بشأن الصحراء المغربية وتظهر بوضوح دعمها لسيادة الرباط على أقاليمها الجنوبية».

وحتى بين أكثر المتشائمين، لا يوجد من يرى أن الوضع سيستمر طويلا جدًا. والسبب، بالنسبة للكريني على الأقل، هو أن العلاقات الاستراتيجية والتاريخية بين البلدين «هي التي قد تحصّن، في نظري، العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وستمنعها من المزيد من التصعيد والقطيعة».

رأي يشاطره فيه زميله الحسيني، الذي يعتقد أن «تجاوز الأزمة، في المُطلق، مسألة مفروغ منها، ففرنسا شريك اقتصادي قوي للمغرب، لديها أزيد من 900 شركة مهمة بالمغرب، وهي أكبر منتج للسيارات على الأراضي المغربية، والاستثمار السياحي بين البلدين له مكانة رفيعة، فالسياح الفرنسيون هم الأكثر حضورا بالمغرب، وهناك جالية مهمة من الفرنسيين المقيمين بالمملكة تقدر بعشرات الآلاف».

هذا، ويبقى السؤال فقط هو: هل سيحدث الانفراج المنشود في المستقبل القريب أو البعيد؟ بين من يرى أن الحلّ ممكن حاليا، لكنه يتطلّب إرادة فرنسية حقيقية وشجاعة لتوضيح موقفها من القضية الأولى للمغرب. وبين من يعتقد أن انتهاء ولاية ماكرون ستكون نهاية هذا المسلسل الذي طال أمده.

<< سنة 1990 ستعرف واحدة من أسوأ هذه المواجهات الدبلوماسية، بعدما **نشر الصحافي الفرنسي جيل بيرو، كتابه الشهير «صديقنا الملك» التي تضمّن اتهامات لنظام الحسن الثاني بتعذيب واغتيال المعارضين السياسيين واحتضان سجون سرّية** لهذا الغرض، وهي الاتهامات التي عرّضت صورة المغرب الحقوقية حينها لكثير من التصدّع على المستوى الدولي. وفشل المغرب في منع طباعة الكتاب، بل أدت جهوده التي أشرف عليها وزير الداخلية القوي حينها، إدريس البصري، إلى شهرة واسعة لهذا المنشور >>

مراكش

«أرضُ الله» وقبلة المشاهير ومدينة الإلهام والثراء الإنساني

الصحيفة من مراكش

هي أفضل وجهة سياحية في العالم سنة 2015، وواحدة من أفضل الوجهات السياحية بشكل عام. هي مدينة التاريخ التليد والتنوع الثقافي. مدينة الأفراح والألوان، والدفء، والفنّ والطعام، والتقاليد العريقة.

يصعب جدا أن تُختزل المدينة في بضعة أسطر، ويصعب أكثر أن تحيط بها من خلال زيارة واحدة، لهذا، فكن مستعدّا لهذه المفارقة قبل القدوم إلى مراكش.. أنت ستزور مراكش كي تزورها مرة أخرى.

شهدت المدينة مرور وإقامة عدد من الكتب والفنانين العالميين، الذين اتخذوا منها سكناً أو موضوعا لإبداعاتهم، كيف لا وهي الزاخرة بكل ما قد ينشّط قريحة كل مبدع.. الغموض والإلهام والثراء الإنساني.

مدينة مراكش هي مدينة السفر عبر الزمن بدون منازع، فمن التجول في الأزقة الخلابة للمدينة العتيقة، التي يعود تاريخها إلى العصور الوسطى، إلى ساحة جامع الفنا المشهورة حيث تسود أجواء فرجةٍ من أزمنةٍ غابرة، وكأن الزمن توقف تماما.

ومن هناك، وعلى مرمى البصر سترون رمز المدينة منتصبا. صومعة الكتبية الرائعة التي تنتمي للقرن الثاني عشر، حيث تتميز بزخرفة نشابه صومعة الخيرالدا في إشبيلية أو صومعة حسان في الرباط، حيث استلهمت من صومعة عبد الرحمان الثالث في جامع قرطبة الكبير.

وإن كنت من عشاق الشرق الخالد فلك أن تزور قصر الباهية الرائع، حيث تستحضر زمن الباحات السرية في أناقة تتجسد أيضا في الحدائق الأندلسية المدهشة. فهذه هي مراكش التي تفتح لك أبوابها وأبواب تاريخ ثقيل شهده المغرب وامتد إلى الأندلس لقرون.

التاريخ يتحدث

يعود تأسيس مراكش إلى زمن المرابطين، وبالضبط سنة 1062، من قبل أبو بكر بن عمر اللمتوني، زعيم المرابطين وابن عم الملك يوسف بن تاشفين وقتها. وتختلف الروايات حول اسم مراكش، حيث يرى البعض أن الكلمة مشتقة من كلمة أمازيغية تعني «مرّ بسرعة»، ويرى آخرون أن «أكش» اسم إله قديم، بينما يرى آخرون أن اسم «مراكش» يرجع إلى الكلمة الأمازيغية «أمور ن اكوش»، وتنطق بالأمازيغية أموراكش، وتعني «أرض الله»، دلالةً على أنها أرض للإنسانية جمعاء.

وكان اسم مراكش يطلق على دولة المغرب قديما، وظلت كذلك إلى عهد الاحتلال الفرنسي في العصر الحديث، ولا زالت هذه التسمية متداولة في أغلب اللغات مع بعض التحريف، فتنطق مثلا في الفارسية (مراكش) كما هي، والإسبانية (ماروياكوس) والإنجليزية (موروكو).

وعرفت مراكش، خلال حكم السعديين خصوصا، بكونها «مدينة حمراء» نظرا لأن معظم منازلها تم طلاؤها باللون الأحمر في خاصية تميزها عن باقي مدن العالم، وكم تبدو أكثر جمالا وإشراقا مع انعكاس ضوء الغروب على بيوتها.

ومن أسماء مراكش أيضا «مدينة سبعة رجال»، وهي تسمية يرجعها الباحثون إلى مجموعة من كبار العلماء والصوفية الذين عاشوا بالمدينة واضطلعوا بدور كبير في نشر الوعي وسط سكانها، وهم على التوالي: يوسف بن علي الصنهاجي، وعياض بن موسى اليحصبي، وأبو العباس السبتي، ومحمد بن سليمان الجزولي، وعبد العزيز التباع، ومحمد بن عجال الغزواني، وعبد الرحمن الضرير. ولقيت مراكش في ظل حكم العلويين اهتماما في أيام السلطان سيدي محمد، فبنيت بها أحياء ومعالم عديدة ورُمّم عدد من مساجدها وأسوارها ومعالمها البارزة.

مدينة المشاهير والطقس الرائع

فرص الإقامة في مدينة مراكش عديدة، وتناسب مختلف أنواع الزوار والسياح، بين إقامات وشقق في المتناول، وبين ما هو فخم وساحر. فالرّياضات هنا تفتح أبوابه لعشاق كل ما هو أصيل وتقليدي، بحدائق داخلية وفناء أندلسي يمتزج فيه عبق التاريخ بسحر الطبيعة. والفنادق الفاخرة المصنفة هنا أيضا، الكثير منها صنف كأفضل الفنادق في العالم، وتجمع في هندستها بين ما هو أصيل ومعاصر، وما هو مناسب لمدينة كمراكش، وتمنح زائرها شعوراً تاما بالراحة. الرائح في مدينة «سبعة رجال» أنها مدينة مشمسة معظم أوقات السنة، فهي تمنحك حمام شمس رائع في الصيف، ودفئاً ممتعاً في فصول الخريف والربيع والشّتاء. ولأن أسرارها لا تنتهي، فإن مراكش محاطة بجبال الأطلس، والتي تعد منحدراتها الحادة دعوة للمغامرة، حيث يمكنك التنزه عبر التلال والوديان المتقاطعة على الجسور المعلقة.

ولم لا تختبر صعود جبل توبقال، مثلا، أو زيارة منتزهه الوطني الذي يضم أكبر حديقة مغامرات في أفريقيا. حيث تمكنك خطوط الحبال، ودورات الحبال، والجسور الهوائية من الحصول على ذروة الإثارة.

كما أن المحيط الجبلي لمراكش يمنحك فرصة التزلج على الجليد أيام الشتاء، فمنطقة «أوكايميدين» المجاورة للمدينة تحتوي على جميع وسائل الراحة التي تتوقعها، بالإضافة إلى أنها تغريك بخيار التزلج طوال اليوم قبل التوجه إلى المناخ الأكثر اعتدالا في مراكش في مساءً. الجميل أيضا أن المدينة تعرف إقبالا من طرف مشاهير العالم، إما للإقامة بشكل دائم، أو من أجل الاحتفال بمناسباتهم الخاصة كأعياد الميلاد أو الأعراس، على غرار جنيفر لوبيز، ميطر جيمس، أدريانا كاريمبو، دافيد بيكام، كريستيانو رونالدو.. وآخرون.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد، فقد أصبحت المدينة قبلةً حقيقية للمستثمرين من المشاهير كاللاعب كريستيانو رونالدو وروبير دينيرو وغيرهما، وذلك نظرا لجاذبيتها السياحية الكبيرة وبنيتها التحتية الملائمة. من يدري؟ لعلك تصادف يوماً حفلاً كبيراً لأحد هؤلاء النجوم أثناء إقامتك بفنادق المدينة، فالإقامة في فنادق مراكش ليست مجرد مبيت فقط، إنها عالم مفتوح على كافة المفاجآت الجميلة والأسرار.

الوصول والتنقل داخل مراكش

تقع مراكش جنوب المغرب عند سفوح جبال الأطلس على بعد ثلاثين كيلومترا منها، وترتفع 450 مترا عن سطح البحر، وتبعد عن العاصمة الرباط 327 كيلومترا. وتتميز المدينة بمناخ شبه جاف، شتاؤه معتدل رطب وصيفه جاف حار، ما يجعل أية فترة من السنة، مناسبة جدا للزيارة والتجول والاكتشاف.

تقدر مساحة المدينة بنحو 230 كيلومترا مربعا، ويمكن الوصول إليها عبر أكثر من وسيلة نقل، ومن مختلف أنحاء العالم وجهات المغرب. وتتوفر المدينة على شبكة مواصلات وطرق حديثة، وفيها سكة حديد ومطار دولي هو الثاني على مستوى المغرب من حيث حركة المسافرين.

ويشكل مطار المنارة الدولي النقطة الرئيسية للوصول والمغادرة من خارج المغرب نحو مراكش، وهو يقع على بعد ستة كيلومترات باتجاه الجنوب الغربي من المدينة العتيقة وكيليز، ويمكنك الوصول إليه عبر أكثر من شركة طيران، بما فيها منخفضة التكلفة، ومن مختلف مدن أوروبا خصوصا، إضافة إلى تركيا ووجهات إفريقية كدكار أو الرأس الأخضر. عند الوصول، تكلفك سيارات الأجرة الصغيرة حوالي 60 درهما للرحلة خلال النهار و80 درهما للرحلة الليلية، للتنقل إلى وسط المدينة، كما يمكنكم الاتفاق مع السائق في حالة رغبتكم في الذهاب إلى وجهة بعينها.

أما من داخل المغرب، فيمكنك الوصول إلى المدينة عبر الحافلة من عدة مدن مغربية، أو عبر القطار من خلال رحلات مباشرة تربط المدينة بمدن كبرى كالرباط والدار البيضاء، أو أخرى غير مباشرة، في حالة السفر من طنجة مثلا، وتختلف أسعار الرحلات حسب الوجهة. أما التنقل داخل مدينة مراكش، فهو سهل وميسّر نظراً لتنوع وسائل النقل، بين حافلات عمومية وتاكسيات صغيرة (وهي عملية أكثر) وأخرى كبيرة. وتمنحك مراكش أيضا خيارات أجمل وأكثر خدمةً للبيئة، كإمكانية كراء الدراجات النارية، أو ركوب عربات «الكوتشي» التقليدية المجرورة من طرف الأحصنة.

أما بخصوص الإقامة، فإن مدينة مراكش تتوفر على بنية تحتية فندقية مهمة، حيث تضم أكثر من 1400 وحدة للإيواء، بما فيها أكثر من 170 فندقا مصنفا، وكذا دور ضيافة وشقق كراء وغيرها من العروض المتنوعة، بما مجموعه 75 ألف سرير تناسب مختلف الميزانيات، وكافة أنواع السياح سواء كانوا أفراداً أو أسراً.

جامع الفنا والمدينة القديمة

يصعب أن يختلف اثنان حول أفضل مكان لبداية الجولة في المدينة الحمراء، ألا وهي ساحة جامع الفنا، ففي لحظة واحدة تعود إلى الماضي فجأة مع الحكواتيين وفناني الشوارع ومروضي الثعابين و العشابين الذين يقدمون رقياهم وأدويتهم السرية.

ويكفي أن تعلم أن «ساحة جامع لفنا» صنفت من طرف منظمة اليونيسكو ضمن لائحة التراث الشفهي الإنساني في العام 1997، ويرجع تاريخ إنشائها، حسب بعض المصادر التاريخية إلى حوالي أربعة قرون، وكانت في الأصل تشكل سوقاً تجارية يأتي إليها الناس من مختلف أنحاء العالم.

في جامع الفنا تجد أمامك عروضاً ترفيهية ساحرة، إضافة إلى الموائد والأطعمة المختلفة التي ستستدرجك روائحها التي تدغدغ الأنوف وهي تحيط بالساحة وتدعوك إلى تذوق مذاقها اللذيذ اللاذع المليء بالبهارات التي تميز المنطقة.

وعلى بعد بضع خطوات قليلة تجد أمامك نافورة «شرب وشوف» بالقرب من جامع بن يوسف، و عليها نقشت عبارة تدعو المارة إلى أن» يشربوا وينظروا إلى ما سيحدث».

ودون أن تبتعد أيضا، لا تقاوم نداء المدينة العتيقة، بأسواقها المملوءة بآلاف البضائع و الأثواب والمصوغات التقليدية، المتوارية خلف وراء أسوار شامخة يعود بناؤها إلى القرن الثاني عشر، حيث تمنحك الحدائق العربية الأندلسية، التي تأوي قبور السعديين، لحظة من السكينة تأخذك بعيدا عن زحمة الناس. وغير بعيد عن ذلك لا بأس بإطلالة لا مثيل لها على أسطح المدينة برمتها من شرفات القصر البديع. أما في الركن الشمالي الشرقي فلك أن تتأمل المنبر العتيق لمسجد الكتبية، منبر مزخرف بمنحوتات وترصيعات دقيقة رائعة الجمال.

قصور وجوامع

إن كنت من عشاق المعمار القديم، فتوجه رأساً نحو قصر البديع الذي يعتبر فعلاً من جواهر الهندسة المعمارية بالمغرب، والذي بناه السلطان السعدي أحمد المنصور الذهبي في العام 1578، واستعان في بنائه بأمهر المهندسين المغاربة والأجانب، والذي يصفه بعض المؤرخين بكونه من عجائب الدنيا.

أما «قصر الباهية»، والذي كانت تبلغ مساحته الأصلية 22 ألف متر مربع قبل بناء بعض المرافق داخل حديقته، فهو حقا تحفة فنية معمارية تكسوها الزخارف والفسيفساء، ويضم الكثير من القاعات والأجنحة والأحواض الشاسعة والحدائق الكبيرة التي تحتوي كميات كبيرة من النباتات، فضلاً عن المنتزه والحديقة التي تضم صهريجاً مشهوراً باسم «أكدال با أحماد» وهو اسم مؤسس القصر الوزير أحمد بنموسي الملقب بـ «با أحماد» والذي سمى القصر باسم إحدى زوجاته.

وها هو «جامع الكتبية»، أحد أهم المساجد في المنطقة المغاربية، الذي شيد في القرن الثاني عشر، يدعوك أيضا لاكتشاف عظمة المعمار بمدينة سبعة رجال. وتعتبر صومعة الجامع المزخرفة على الطابع الأندلسي، والتي تشبه بشكل كبير صومعة مسجد الخير ألدا بإشبيلية، أهم معلم تاريخي مرئي يمكنك من مشاهدة جل مناطق المدينة نظراً لارتفاعه بحوالي 77 متراً.

الحدائق الفنّاء

حاول ألا تضيع أيضا زيارة «حدائق المنارة»، وهي مجموعة من الحدائق أنشئت في القرن الثاني عشر، وتضم مجموعة من أنواع الأشجار تتوسطها بركة مائية اصطناعية. أما «حدائق ماجوريل»، التي يعود إنشاؤها إلى الرسام الفرنسي جاك ماجوريل حين قرر إنشاء حديقة غير مسبوقة على قطعة أرض حصل عليها في العام 1924، فتعد فعلاً وجهة سياحية محببة لدى الكثيرين.

وأعاد ترميم هذه الحديقة مصمم الأزياء الفرنسي، إيف سان لوران، بعد أن اشتراها، سنة 1980، حيث تتميز بتنوع نباتاتها التي جلبت من القارات الخمس ووصل عددها إلى 350 نوعاً، بالإضافة إلى أشجار النخيل التي يفوق عمرها 100 سنة والخيزران ونبات الصبار بمختلف أنواعه، كما تضم الحديقة متحفاً إسلامياً يحتوي تحفاً تعود إلى آلاف السنين.

مدينة مراكش هي مدينة السفر عبر الزمن بدون منازع، فمن التجول في الأزقة الخلابة للمدينة العتيقة، التي يعود تاريخها إلى العصور الوسطى، إلى ساحة جامع الفنا المشهورة حيث تسود أجواء فرجةٍ من أزمنةٍ غابرة، وكأن الزمن توقف تماما.

متاحف.. ألوان وروائح

ما أجمل التوهان في مدينة مراكش، حيث تجد أمامك، أينما وليت وجهك، معلمة أو قصرا أو متحفا أو حديقة. فها هي مدرسة بن يوسف، المدرسة القرآنية التي استقطبت في الماضي مئات الطلاب في جو يسمو بالروح. وها هو متحف مراكش الذي تم إحداثه مؤخرا في قصر المنبهي، الذي يعود بناؤه إلى القرن التاسع عشر، يقدم لكم ثمانية قرون من التقاليد الفنية والحرفية بالمغرب. وقد يصلك النداء من «متحف فن العيش» حيث تكتمل وتتكامل أهمية المتحف ومعارضه مع الفضاء الشاسع، حيث يكون بإمكانك أن تدخل البناية التاريخية التي تحتضنه، وهي عبارة عن «رياض»، فتتعرف على خصائصها وهندسة بنائها. أما متحف «دار تيسكوين» فهو فعلا سفر متخيل على خطى الطرق القديمة للقوافل: من جنوب أوروبا إلى شمالها، على شكل معروضات موضوعاتية، ومجموعة من التحف الفنية. وإذا ما توجهتم قليلا إلى الشرق ستجدون حي الدباغين الذي لا غنى لكم عن زيارته، حيث ستكون في رحلة حقيقية وسط عالم الروائح والألوان. انضموا إلى المراكشيين في نزهتهم هناك، ولكن قبل ذلك لا تنسوا أن تحملوا معكم ما لذ وطاب من المأكولات التي يمكن أن تقتنوها في المدينة العتيقة، لأن مراكش مدينة مشهورة أيضا بفن الطبخ!

المطبخ.. سحر المذاق

للمطبخ المراكشي شهرة تضاهي شهرة المدينة، إذ تعتبر مراكش المدينة العربية الوحيدة التي دخلت أطباقها لائحة مجلة Business Insider، ففي عام 2015 احتلت الأطباق المراكشية المرتبة الـ11 في قائمة أفضل 25 مدينة في العالم، وهو ما يدل على طعمها الشهي.

ولنبدأ بوجبة «البيوش» أو الحلزون المطهو بعناية فائقة، ثم ننتقل إلى «البسطيلة المراكشية» التي تحشى بأكباد الدجاج، ووجبة «الباولو» المتكونة من لحم رأس الغنم المبخر. كما تشتهر مراكش بـ«البقولة» والنقانق التي تسمى «بالمركّز»، إضافة إلى «الشباكية» المراكشية التي تقدم مع الشاي المغربي بالنعناع أو أعشاب أخرى حسب الطلب. ولا تكتمل الجولة في المطبخ المراكشي إلا بتذوق «الطنجية المراكشية»، التي تعتبر الأكلة الأكثر شهرة في المدينة، حيث يتم إعدادها من خلال الطهي في رماد دافئ، يتم بعدها طمر الطنجية بعد أن تخمد النار في إناء فخاري تحت الرماد لمدة 6 ساعات، لتصبح بعدها جاهزة للتقديم. وكل هذه الوجبات يمكن تناولها في مطاعم شعبية تحيط بساحة جامع الفنا خصوصا، أو حتى في مطاعم فاخرة، حسب اختيارك.

المزيد من «الأسرار»

رغم كل ما ذكر، فإن ما تخفيه مراكش أكثر مما تظهره، فأسرارها ومتعها كثيرة، فداخل دروبها أو خلف جدرانها، أو حتى في المناطق السياحية الكثيرة المحيطة بها، قد تجد ضالتك أو حكايتك الجميلة التي ستحكيها لأصدقائك ومعارفك عندما تعود، وعندما تدعوهم – بالتأكيد – إلى رحلة أخرى نحو أرض السحر.. «أرض الله».. مراكش.

حوار مع «الصحيفة»

مدير المعهد الوطني للجيوفيزياء ناصـر جبـور : خط أكادير والحسيمة والناظور في شمال المملكة يُعتبر أخطر المناطق من الناحية الزلزالية في المغرب

الصحيفة – خولة اجعيفري

ناصـر جبـور
مدير المعهد الوطني للجيوفيزياء

• ما هي الاستراتيجيات والتقنيات التي يعتمدها المعهد الوطني للجيوفيزياء في رصد الهزّات الأرضية والزلازل؟

المعهد الوطني للجيوفيزياء، يعتمد في المراقبة الزلزالية على شبكة وطنية من محطات الرصد الزلزالي، وعددها حوالي 35 محطة موزعة على كافة التراب الوطني من شمال المغرب إلى جنوبه، وهذه المحطات تعمل على إرسال إشارات زلزالية مباشرة إلى المحطة المركزية هنا بالرباط عن طريق الأقمار الاصطناعية، وهذا يعني أننا نراقب في الزمن الحقيقي كل الحركات الاهتزازية التي تقع في المغرب وأيضا التي خارجه بفضل هذه المحطات.

• قلت في تصريح سابق، إن زلزال الحوز سابقة في تاريخ المغرب، ما الذي يميزه عن باقي الهزّات الأرضية التي ضربت المملكة طيلة السنوات الماضية؟

صحيح، فبالنسبة للزلزال الأخير الذي ضرب منطقة الحوز يُمثل حقا سابقة بالنسبة للتعصير الزلزالي على اليابسة في المغرب، وأركز هنا على اليابسة لأنه لم تقع من قبل زلازل بمثل هذا العنف ومن هذا النوع، ولم يرد أيضا في الوثائق التاريخية أن زلزالا حدث ودمر قرى على امتداد عشرات الكيلومترات، وبالتالي هذه واقعة لا توجد لدينا في الذاكرة أو حتى في الشواهد التاريخية الأمر الذي يجعل زلزال الحوز بالفعل سابقة.

• وما معنى ذلك؟

هذا يعني، أن الزلزال يعتبر فارقة في الزمن، أي أنه من الممكن أن تتكرر هذه الأحداث لمرة واحدة على مدار آلاف السنين وليس 50 أو 60 سنة، وهذا مرتبط إذن بفترة العودة الزلزالية في المغرب، وكما رأيتم سجّلنا هذه القوة على اليابسة في منطقة كانت تعتبر منخفضة النشاط الزلزالي شيئا ما، فيما كنا قد سجّلنا في المغرب زلازل سابقا قوية لكنها كانت في عرض المحيط الأطلسي، حيث تتواجد صدوع كبيرة وممتدة في الأعماق من الممكن أن تنتج عنها هزات في هذا المستوى وربما أكثر.

• طيب، ما هي أسباب وقوع هذه الهزة القوية في منطقة نشاطها الزلزالي ضعيف، وبعيدة عن أحزمة الزلازل المعروفة؟

سؤالك يأخذنا لحقيقة، كون قوة الزلزال تعود إلى تراكم الضغط في القشرة الأرضية، والذي استمر لعدة قرون وهو ما أعطى هذه القوة، بالإضافة إلى ذلك ما يمكن الاستدلال به على أن المنطقة نشاطها الزلزالي قديم هو وجود هذه السلسلة الجبلية للأطلس التي نشأت بفعل تكرار هذه الزلازل القوية على غرار هذا الأخير الذي ضرب إقليم الحوز.

• هل يُعتبر المغرب وفق بنيته الجيولوجية منطقة زلازل، وفي أي منطقة يوضع ضمن خريطة الدول المهددة بالزلزال؟

نعم، من الشريط الشمالي وعلى امتداد الشواطئ الشمالية للمملكة المغربية، وأيضا جنوب إسبانيا، كلها مناطق تعتبر ذات نشاط زلزالي مهم، بحيث أنها منطقة تماس بين الصفيحة الأوروآسيوية والصفيحة الأفريقية، وبالتالي نعم هذه المنطقة وإلى غاية جزر الأعاصير في وسط المحيط الأطلسي تعتبر منطقة ولادة للهزات الكبيرة، أما داخل الصفيحة الكبيرة بمنطقة الأطلس الكبير فتعتبر منطقة داخلية في الصفيحة وأقل نشاطا مما كنا نسجله في مناطق أخرى.

ويسعنا القول، إن المغرب يعتبر منطقة زلزالية متوسطة هذا هو التعريف الذي وضعه كل الباحثين الذين درسوا هذه المنطقة من ناحية الجيولوجيا الهيكلية، البنيوية وأيضا من ناحية تكرار الزلازل، لكن نفاجأ الآن بأن هذه الملاحظات كانت على فترات قصيرة، بحيث غيّر هذا الزلزال الأخير هذه الفرضية تماما ونحن في صدد إعادة النظر في مستوى الخطر الزلزالي.

> لو كانت المباني في منطقة الحوز قانونية ومقاومة للزلازل ما كنا لنشهد هذه الفاجعة.. وهذا الزلزال متوقع حدوثه مرة في كل ألف سنة

في نظرك هل طبيعة المعمار الذي تتميز به هذه المناطق، والبنايات الطينية كانت سببا مباشرا في سقوط عدد مهم من القتلى فضلا عن الخسائر المادية؟

طبعا، طبيعة المعمار والتقنيات المستعملة وحتى البناء الموروث في هذه المناطق زاد من حدة الخسائر فنحن نعرف أن البناء التقليدي به هشاشة وتسمى أيضا الهشاشة الزلزالية بحيث لا يقاوم الزلزال جيدا، وبالتالي أظن هذا عاملا أساسيا تسبب في كثرة الانهيارات التي عرفها النسيج العمراني في هذه المناطق الجبلية.

في حالة توفرت هذه المناطق على مباني مقاومة للزلازل وفق القوانين الجاري بها العمل في هذا الإطار، هل كانت جرّة الواقعة لتسلم بأقل الخسائر؟

أظن ذلك، كانت بالفعل لتصمد أمام هذه الهزات، فالبناء والمعمار إذا كان طبق الأصول ووفق القواعد المنظمة للبنايات الحديثة المعروفة أو كما نسميها البنايات المهندسة كانت لتصمد أكثر وكانت الخسائر لتكون أقل بكثير في زلزال الحوز.

• هل توجد خطط واستراتيجيات وطنية تنصحون بها كمعهد لتحسين وتعزيز مقاومة المباني للزلازل في المغرب؟

المغرب يتوفر على قانون البناء المضاد للزلازل وهو يعطي المواصفات والطرق الهندسية للحفاظ على المباني أثناء الهزات الأرضية، ومن المؤكد أنه إذا تم احترام هذا القانون، فالأمر كفيل بإيجاد نسيج عمراني مقاوم يمكننا الاعتماد عليه أثناء الزلازل القوية.

وأود الإشارة إلى أن البناء الموجود حاليا، يُمكن أيضا تمتينه وتدعيمه بطرق هندسية حديثة، هناك اقتراحات من مهندسين كثيرين بتقنيات جديدة وعلى المجتمع المغربي أن ينفتح عليها ويستعملها ويجربها في هذه المنطقة بالذات لأنه هناك أولوية لإعادة البناء.

• المعروف أن تشييد أي بناء في منطقة جبلية، يستلزم تدعيمها أكثر مقارنة بمناطق أخرى غير جبلية بسبب الخصائص الجيولوجية، كيف من الممكن تجنّب فواجع جديدة في هذه الحالة؟

المعروف طبعا، أن البناء في المناطق الجبلية لديه خصائص كثيرة مخالفة ومختلفة عن خصائص البناء في السهول، لأن البناء في المناطق الجبلية يستوجب الحفاظ على أرضية البناء، باعتبارها مائلة وتوجد معايير محددة للبناء فيها. أيضا الحجارة متوفرة في تلك المناطق، فقط، يجب تمتين جنبات هذه الأبنية خصوصا في الانحدارات نظرا للانجرافات التي تعرفها التربة هناك وتساقط الحجارة، ويمكن التشجير في جنبات هذه المنازل أيضا إذ بفضله سيسعنا إيقاف تدحرج الحجارة من الأعالي، ثم أيضا توجد مواصفات ومعايير محددة بالنسبة للبناء المضاد للزلازل بالنسبة للأراضي المائلة وقد ذكرها القانون المغربي المؤطر.

• ماهي المناطق التي تعتبر الأكثر تهديدا بالهزات الأرضية في المغربي؟

قانون البناء المضاد للزلازل المعمول به حاليا في المغرب، يقسم ربوعه إلى خمسة مناطق زلزالية حسب حدّة الخطر الزلزالي، وهذه الخمس مناطق، تأتي من الصحراء جنوبا بخطر ضعيف جدا، إلى خط أكادير والحسيمة والناظور في الشمال التي تعتبر أخطر المناطق في المغرب من الناحية الزلزالية، لكن ما يمكن أن يراجع هذا الزلزال الأخير في هذه الخريطة هو مستويات الخطر، إذ أنه بات بإمكاننا إضافة مستوى جديد لهذه الخمسة مناطق، لكن في الحقيقة ننتظر اشتغال المهندسين لأنها عملية تتطلب تدخل فريق من الباحثين والمهندسين قبل إجراء أي تغيير على مستويات الخطر.

• ما هي الإجراءات التي وجب استحضارها والعمل بها من طرف السلطات المغربية لتجنب فاجعة أخرى خصوصا في المناطق القروية؟

السلطات المعنية بالبناء في المغرب، فكرت في هذا الموضوع منذ سنوات، وقد قامت بإجراء دراسات القابلية للبناء وتوجد فعليا خرائط معدة لكل المناطق تقريبا ذات القابلية على البناء، خصوصا في المساحات الحضرية، أما بخصوص المساحات القروية فمن المرتقب أن تشملها هذه الدراسات وهو أمر أصبح استعجاليا في المنطقة المنكوبة، وتوجد أيضا مناطق أخرى بعيدة عن إقليم الحوز وُجب إخضاعها لهذه الدراسات القابلية للبناء، والتي لا تشمل الخطر الزلزالي فقط، لكن أيضا الفيضانات والانزلاقات الأرضية وأيضا أخطار تسونامي بالنسبة للمناطق الساحلية.

حقيقية مُفزعة..
أغلب المباني في المغرب لا تحترم معايير مُقاومة الزلازل

الصحيفة – حمزة المتيوي

لم يكن الزلزال الذي ضرب إقليم الحوز والمناطق المجاورة له حدثا مؤلما من بين أحداث أخرى فحسب، بل إن الأمر تحول إلى فاجعة كبرى تمثل حدثا مفصليا في تاريخ المملكة، ومحطة لوضع الأصبع على الجرح والتذكير بأن التنمية في مختلف مناطق المغرب تسير بسرعات مختلفة، حيث تتغير أوجه المدن الكبرى والمتوسطة نحو الأفضل بشكل سريع ومتواصل، في حين تعاني القرى والمدن الصغيرة المهمشة من الوتيرة البطيئة للبرامج التنموية هناك، بل إن بعضها لا زالت غارقة في النسيان ولا يكاد أحد يذكرها.

وزلزال الحوز، الذي بلغت قوته 7 درجات على سلم ريختر، هو إحدى المحطات المؤلمة التي ذكرت بمناطق منسية أو تكاد، إلا من صور السياح الذين يأتون لمشاهدة مناطق لا تزال تعيش على نمط الماضي، حيث اجتمعت كل العوامل المؤدية إلى تحويله إلى كارثة كبرى، إذ ضرب على عمق 8 كيلومترات فقط في بؤرة الهزة بجماعة إغيل في تمام الساعة الـ 11 و11 دقيقة من مساء يوم الجمعة 8 شتنبر 2023، وفق ما أعلن عنه حينها بلاغ مشترك للمعهد الوطني للجيوفيزياء والمركز الوطني للبحث العلمي والتقني، وأصاب 6 عمالات وأقاليم، لكن أكثرها تضررا كانت هي الحوز وتارودانت وشيشاوة، ذات الطبيعة القروية والتي سجلت المئات من الضحايا.

وفي مقابل ذلك، فإن الخسائر البشرية والمادية في المدن الكبرى وتحديدا مراكش والدار البيضاء وأكادير، كانت أقل بكثير من نظيرتها في مختلف المداشر والدواوير التي مُحي بعضها من على وجه البسيطة في دقائق، وهو أمر لفت الانتباه إلى الفوارق الكبيرة في المجال العمراني بين المدن والبوادي، هذه الأخيرة التي لا تزال معظم بناياتها طينية مفتقرة للدعائم الإسمنتية والحديدية القادرة على مواجهة الكوارث الطبيعية التي قد تضرب المنطقة.

معايير البناء.. الحلقة الأضعف

انتبه المغرب إلى أن معايير البناء كانت اللاعب الرئيس في هذه المأساة، وأدى ضعفها إلى تسجيل العدد الكبير من الوفيات من جهة، ومن جهة أخرى إلى رفع فاتورة الخسائر المادية، ويمكن أن نقرأ ذلك من خلال بلاغ الديوان الملكي، الصادر إثر جلسة العمل التي ترأسها الملك محمد السادس يوم الخميس 14 شتنبر 2023، بالقصر الملكي بالرباط، والتي خُصصت للبرنامج الاستعجالي لإعادة إيواء المتضررين والتكفل بالفئات الأكثر تضررا من زلزال الحوز.

ويمكن ملاحظة هذا الأمر من خلال حديث البلاغ عن اتخاذ مبادرات فورية لإعادة الإعمار، تتم بعد عمليات قبلية للخبرة وأشغال التهيئة وتثبيت الأراضي»، مع الإشارة إلى أن الملك محمد السادس «شدد على ضرورة أن يتم إجراء عملية إعادة الإعمار على أساس دفتر للتحملات، وبإشراف تقني وهندسي بانسجام مع تراث المنطقة والذي يحترم الخصائص المعمارية المتفردة».

تغيير وجه المنطقة على مستوى طبيعة العمران والبنى التحتية، كان أولوية خلال هذا الاجتماع، من خلال تجديد الملك التأكيد على تعليماته «حتى تكون الاستجابة قوية، سريعة، واستباقية مع احترام كرامة الساكنة، وعاداتهم وأعرافهم وتراثهم»، وجاء في البلاغ «الإجراءات لا يجب أن تعمل فقط على إصلاح الأضرار التي خلفها الزلزال، ولكن أيضا إطلاق برنامج مدروس، مندمج، وطموح من أجل إعادة بناء وتأهيل المناطق المتضررة بشكل عام، سواء على مستوى تعزيز البنيات التحتية أو الرفع من جودة الخدمات العمومية».

مشروع قانون رقم 04.04
يقضي بنسخ أحكام تتعلق بالسكن والتعمير

الباب الأول
أحكام تغير وتتمم القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير

المادة 1

المادة 50. – يمنع القيام بأشغال دون الحصول على رخصة قبلية.

يجب الحصول على رخصة البناء، كذلك في حالة إدخال تغييرات على الأشغال القائمة إذا كانت التغييرات المزمع إدخالها تتعلق بالعناصر المنصوص عليها في الفقرات والتي تكون منطقة بمثابة البناية واستمرارها ومتانتها.

وعندما لا تتعلق التغييرات المذكورة على البناء بالعناصر المذكورة، تسلم رخصة البناء على أساس شهادة المهندس المعماري المعتمد المنصوص عليه في هياكل البناء وبمتانتها، تثبت أن التغييرات المزمع إدخالها مطابقة لمتطلبات البناء والتعمير.

إذا تعلق الأمر بإدخال تغييرات على مبنى في طور التشييد لا تمس بالعناصر الأساسية للمبنى والمبينة على التصاميم المطابقة، يمكن مسبقا تسليم تغيير رخصة البناء لا يتجاوز 10% المبلغ الذي يجب أن تكون بالرغم من ذلك مطابقة لقواعد البناء والتعمير.

المادة 51. – يسلم رئيس المجلس الجماعي رخصة البناء، بعد مراسلة المكتب المكلف بالتعمير بالجماعة المعنية، وموافقة وكالة الحوض المائي المختص في حالة وجود منطقة للتدخل العمومي.

يجب أن تمنح رخصة البناء وفقا لنموذج محدد بالإدارة.

المادة 53 (الفقرة الأولى). – تسلم رخصة البناء بعد التحقق من أن

المادة 19. – يهدف تصميم التهيئة إلى تحديد جميع أو بعض العناصر التالية:

1. تخصيص مختلف المقاطع ...

2. وتلك وتحديد منطقة سكنية ومنطقة صناعية ومنطقة تجارية ومنطقة سياحية ومنطقة لزاوية الخضراوات ومنطقة زراعية ومنطقة غابوية على سبيل المثال.

يجب أن تتضمن المنطقة المخصصة للسكن على الأقل نسبة 20% من المساحة المخصصة للسكن الاجتماعي أي الفئة المقاربة الاجتماعية المنخفضة.

ويجب أن تتضمن المنطقة المخصصة للسكن على الأقل نسبة 20% من المساحة المخصصة للسكن الاجتماعي أي الفئة المقاربة الاجتماعية المنخفضة.

المادة 73. – يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وبغرامة من 300.000 إلى 1.000.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل شخص يقوم بناء على منطقة غير مخولة له بمقتضى قانون التعمير وفق الملف المقدم.

المادة 72. – يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 200.000 إلى 500.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من أرتكب مخالفة للقواعد المقررة في ضوابط التعمير أو / و البنايات العامة أو الجماعية فيما يتعلق باستقرار ومتانة البناء ولا سيما بعدم احترام ضابط البناء المضاد للزلزال وبحظر استخدام بعض المواد والطرق في البناء وبالتدابير المعدة للوقاية من الحريق.

المادة 73. – يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وبغرامة من 300.000 إلى 1.000.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل شخص يقوم بناء على رخصة من 2000 إلى 20.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل مهني شاهد للاستغلال الفوري الذي يقوم به قبل الحصول على رخصة السكن.

ويعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وبغرامة من 50.000 إلى 300.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل مالك الذي يباشر أو يواصل أشغال البناء دون الحصول على رخصة السكن أو مواصلة البناء بالرغم من توقيف الأشغال.

المادة 80. – يكون كل بناء شيد كان نوعه بدون تصريح قبل نفاذ القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.31 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992) وتحل محله الأحكام التالية:

المادة الأولى. – تطبق أحكام هذا القانون على كافة جماعات المملكة دون مراعاة الأحكام الخاصة المطبقة على بعض الجماعات المنصوص عليها في المادة 8 من القانون رقم 04.04 المتعلق بسن أحكام تتعلق بالسكن والتعمير والتي يدل ضمن مكلفها أو سكانها أو مساحتها 25.000 نسمة.

المادة 7 (الفقرة الثانية). – ويمكن أن تشتمل الرقعة الأرضية المشار إليها أعلاه على جماعة أو عدة جماعات.

المادة 2 (الفقرة الأولى). – قبل الموافقة على مشروع مخطط توجيه التهيئة العمرانية من طرف الإدارة، يعرض المشروع على المجالس الجماعية لمراسك طبقا لأحكام القانون رقم 78.00 المتعلق بالميثاق

كما أن الكوارث الطبيعية، موردا «أصدرنا تعليماتنا إلى حكومتنا، قصد إنجاز برنامج استعجالي مضبوط على المدى القصير، يتضمن في جانبه العمراني إجراء دراسات ميدانية شاملة، وتحيين المسح الجيو فيزيائي، وتحديد مواقع المجموعات السكنية، طبقا لضوابط وأسس البناء المضاد للزلازل».

وعلى غرار ما حصل إثر زلزال الحوز، أعلن العاهل المغربي حينها عن برنامج خاص بالمناطق المتضررة، يشمل البناء وفق معايير هندسية جديدة، وهو برنامج قائم على «سياسة القرب والمشاركة وعلى معايير موضوعية، لجرد الأضرار البشرية والمادية والحاجيات والوسائل»، وشدد الخطاب الملكي على ضرورة «توعية المواطنين ومد يد العون لكل أسرة متضررة، في المراكز الحضرية والمداشر والدواوير والقرى على وجه الخصوص، وتمكينها من تصميم هندسي، ووضع خطة مدروسة لمساعدتها التقنية على إعادة بناء منزلها، وفق تصاميم تراعي الخصوصيات العمرانية المحلية، في التزام تام بتشريعات البناء المضاد للزلازل».

تحذيرات الملك.. أين وصلت؟

دقّ الملك محمد السادس حينها ناقوس الخطر بخصوص استمرار عدم احترام ضوابط البناء المضاد للزلازل، لدرجة أنه قال «نُصدر توجيهاتنا إلى الحكومة والبرلمان قصد العمل، خلال دورة الربيع، على إقرار تشريعات، لمحاربة وتجريم المخالفات المشجعة على السكن العشوائي، أو المخلة بضوابط البناء المضاد للزلازل»، وهو ما دفع المؤسستين الحكومية والتشريعية إلى التعجيل بمشروع القانون رقم 04.04 الذي يقضي بسن أحكام تتعلق بالسكنى والتعمير، والذي وُضع بمكتب مجلس النواب بتاريخ 15 أبريل 2004.

19 سنة من المراوغة البرلمانية للمصادقة على مشروع قانون يخص ضوابط البناء المضاد للزلازل

زلزال الحوز، الذي بلغت قوته 7 درجات على سلم ريختر، هو إحدى المحطات المؤلمة التي ذكرت بمناطق منسية أو تكاد، إلا من صور السياح الذين يأتون لمشاهدة مناطق لا تزال تعيش على نمط الماضي، **حيث اجتمعت كل العوامل المؤدية إلى تحويله إلى كارثة كبرى، إذ ضرب على عمق 8 كيلومترات فقط في بؤرة الهزة بجماعة إغيل**

وحمل هذا النص ضوابط خاصة بالمناطق المهددة بالزلزال، إذ جاء في المادة 35 منه «تؤهل وكالات التعمير، أو عند الاقتضاء، الإدارة المختصة للقيام تلقائيا بإدخال تغييرات على أحكام تصاميم التهيئة أو التنمية الموافق عليها في تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية قصد مراعاة تقسيم الجماعات داخل المناطق الزلزالية وترتيب البنايات تبعا لدرجة الحماية الواجب أن تتوفر فيها، وذلك طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل».

وأكثر من ذلك، نصت بنود هذا المشروع على عقوبات مشددة ضد مخالفي ضوابط البناء المضاد للزلازل، إذ ورد فيه «يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 200.000 إلى مليون درهم كل من ارتكب مخالفة للقواعد المقررة في ضوابط التعمير / أو البنايات العامة أو الجماعية فيما يتعلق باستقرار ومتانة البناء ولا سيما بعدم احترام ضابط البناء المضاد للزلازل وبحظر استخدام بعض المواد والطرق في البناء وبالتدابير المعدة للوقاية من الحريق».

لكن هذا المشروع دخل مرحلة الجمود سريعا، إلى درجة أن دراسة التأثيرات المترتبة عن الاستثناءات في مجال التعمير، الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي سنة 2014، أي بعد عقد كامل من الزلزال، أورد أن هذه الوثيقة لم تجد ترجمتها الفعلية على مستوى المسطرة التشريعية، ولا زالت هذه المسطرة التشريعية إلى غاية اليوم متوقفة عند الإحالة على اللجنة البرلمانية المختصة بتاريخ 19 أبريل 2004، مرفوقة بملاحظة مضمونها أنه «من مشاريع القوانين المتبقية من الولاية التشريعية السابعة ولم ترد بشأنه رسالة الأسبقية».

إجراءات على الورق أم الميدان؟

وعلى أرض الواقع، ظل تنفيذ التوجيهات الملكية التي تلت الزلزال في إقليم الحسيمة أمرا محاطا بالعديد من علامات الاستفهام، وهو ما أكده لـ«الصحيفة» نشطاء كانوا ضمن لجنة متابعة آثار الزلزال في المناطق القروية، والذين يؤكدون أن السلطة المحلية اكتفت بتوزيع مواد البناء على المتضررين مع مبلغ مالي بسيط وكلفتهم بإعادة بناء منازلهم بشكل شخصي دون أي توجيهات أو عمليات مواكبة، لدرجة أن بعضهم استهلكوا المبالغ المسلمة لهم وأعادوا بيع أكياس الإسمنت والحديد وظلوا يعيشون في بيوت بُنيت بدون معايير آمنة وبعضهم اختار السكن في الخيم إلى غاية الآن.

ويشرح المتحدثون لـ«الصحيفة» أن فعاليات جمعوية التقت مع مسؤولين عن السلطة بعد الكارثة للتشاور بخصوص إعادة الإعمار، وبعد زيارة المستشارة الملكية الراحلة زليخة الناصري للمنطقة، والتي ظلت هناك أسبوعا كاملا جالت خلاله في القرى المتضررة استباقا لزيارة الملك محمد السادس، أشرفت المسؤولة في الديوان الملكي على إحداث لجنة خاصة بعمليات إعادة التعمير مكونة من ممثلي الجماعات وممثلي السلطة المحلية وممثلي المجتمع المدني، لإتمام عمليات إعادة البناء بشكل ينسجم والتوجيهات الملكية، وغادرت الإقليم على هذا الأساس.

لكن ما جرى بعد ذلك على أرض الواقع كان مختلفا تماما عن خريطة الطريق المرسومة، ويشرح ذلك أحد الفاعلين الجمعويين الذين عايشوا تلك المرحلة بالقول «كان المفروض أن المختبر العمومي للتجارب والدراسات هو الذي سيتولى الدراسات التقنية وعمليات المتابعة لأشغال البناء، لكن على أرض الواقع اكتفى مبعوثوه بمعاينة طفيفة للمنازل لتقدير حجم الضرر، ثم سلموا المهمة بالكامل للسلطة المحلية».

وحسب رواية من عايشوا تلك الفترة من أبناء المنطقة الذين تحدثت إليهم «الصحيفة»، فإن الأمر انتهى بلجوء السلطة المحلية إلى البناء الذاتي، حيث كانت توزع على المتضررين أكياس الإسمنت والرمل وقضبان الحديد ثم تسلمهم مبلغا ماليا على دفعتين، حدده أحدهم في 15 ألف درهم، ثم تتركهم يقومون بباقي المهام بأنفسهم، ويشير متحدث آخر إلى أن مختبر الدراسات لم يواكب أشغال البناء، في حين يضيف ثالث أن العملية برمتها كانت عشوائية لدرجة أن بعض المتضررين فضلوا صرف الأموال التي حصلوا عليها في أغراض أخرى وظلوا يعيشون في العراء تحت الخيم أو وسط المنازل الآيلة للسقوط، فيما احتج آخرون على هزالة المبلغ المخصص للبناء ورفضوا تسلمه.

الزلزال بين القرى والمدن

واقع الحال في إقليم الحسيمة بعد الزلزال وإلى غاية الآن، طرح العديد من علامات الاستفهام حول مدى إسهام الكارثة الطبيعية في فرض معايير أكثر صرامة بخصوص البناء في المناطق المهددة بالزلازل، وخصوصا في العالم القروي، وحول هذا الموضوع يرى المهندس المعماري، سليم بوشخاشخ، الكاتب العام السابق لهيئة المهندسين المعماريين بطنجة، أن خطورة الزلزال وقدرته على إحداث أضرار جسيمة، مرتبط بقرب البنايات من بؤرة الزلزال بغض النظر ما إذا كانت في العالم القروي أو الحضري، إذ في البؤرة تكون الهزة أعنف وبالتالي تأثيرها أقوى على البناية.

ويضيف بوشخاشخ أن بؤرة زلزال الحوز في 2023 وأيضا زلزال سنة 2004 بإقليم الحسيمة، لم تكن في الوسط الحضري الذي فيه كثافة سكانية كبيرة، وإنما ضربت بالوسط القروي حيث الكثافة السكانية ضعيفة، وبالتالي كانت الخسائر أقل مقارنة بما إذا حصل العكس، أما في زلزال أكادير سنة 1960 كانت بؤرة الزلزال في وسط المدينة بقوة 5,7 درجات على سلم ريختر أي أقل من الزلزال الأخير بكثير، ولكن بحكم أن بؤرته كانت بالوسط الحضري فقد توفي 15 ألف شخص، وظل 35 ألف شخص بدون مأوى.

وفي المقابل، حين كانت بؤرة زلزال الحسيمة في آيت قامرة لم تصمد أغلبية مبانيها، كما لم تصمد أغلبية مباني أكادير أو البنايات الموجودة في بؤرة الزلزال الأخير بإقليم الحوز، إذن تأثر المباني، حسب المتحدث نفسه، راجع بالأساس إلى قرب البؤرة من التجمعات السكنية، وفي الحالة الأخيرة لو كانت البؤرة بمدينة تارودانت أو أكادير أو مراكش لكان عدد الضحايا أكبر بكثير.

لكن هذا لا يمنع من القول، وفق بوشخاشخ، إن طريقة البناء في الوسط القروي بالمغرب، في أغلبها تفتقر

إلى التأطير التقني من مهندسين أو من معايير تقنية مضبوطة، فهو بناء ذاتي يراعي التكلفة، وبالتالي يكون اقتصاديا وفي أغلب الأحيان أكثر هشاشة أو أقل صلابة من البنايات في الوسط الحضري.

وعلاقة بزلزال الحسيمة، يقول بوشخاشخ إن هذه الكارثة تبعتها نصوص قانونية جديدة متعلقة بالبناء المقاوم للزلازل، وبالفعل أدت إلى الرفع من صلابة البنايات، لكن احترام القانون من عدمه أمر يحيلنا على إشكالية مراقبة البناء بالمغرب وخصوصا البناء الذاتي، مضيفا «هذا النوع من البناء فيه نوع من العشوائية وعدم احترام القوانين، وهذا أمر واقع ولا زالت هناك مجهودات وجب القيام بها للتصدي لذلك، والملاحظ أنه كلما وقع زلزال إلا وتتم تقوية الترسانة القانونية لكي نتجنب تكرار المأساة».

تحذير قُبيل الكارثة

محدودية احترام ضوابط البناء لما بعد زلزال الحسيمة، وخصوصا ضابط 2011 الصادر رسميا سنة 2013، الذي يهم في شق منه شروط الأبنية الطينية المقاومة للزلازل، ودور المهندسين المعمّاريين والتقنيين في هذا النوع من البناء، أمر ليس خافيا على أحد، وللمفارقة، فإن رئيس المجلس الوطني لهيئة المهندسين المعماريين، شكيب بن عبد الله، وجه في فبراير الماضي فقط، مباشرة بعد الزلزال الذي ضرب تركيا وسوريا، مذكرة إلى المهندسين المغاربة تشدد على «ضرورة امتثال جميع المهندسين المعماريين بالمغرب لضوابط البناء المضاد للزلازل الخاص بالمباني وأشغال الهندسة المدنية».

وجاء في الوثيقة أنه يجب على المهندسين الحرص على أن يتم إنجاز التصاميم والتفاصيل التقنية والوثائق المتعلقة بجميع مشاريع البناء من طرف مهندس متخصص معتمد ويخضع لمكتب مراقبة، وتابعَت أن جميع الوثائق يجب أن تتوافق مع ضابط البناء المضاد للزلازل، في صيغة 2011، مشددة على أن المهندس المعماري يجب أن يحرص على الامتثال لما يشير إليه المهندس المتخصص في مختلف التصاميم والتفاصيل والوثائق المطلوبة، بالنسبة لأي طلب بناء.

زلزال الحوز قد يكون فرصة جديدة لمراجعة الترسانة القانونية من جهة، وضوابط البناء على الميدان من جهة أخرى

الزلازل قدر.. ومقاومتها ممكنة

ومع كل كارثة طبيعية، وخصوصا بعد الهزات الزلزالية، تتكرر الأسئلة بخصوص الكيفية التي يمكن بها مواجهة هذا الأمر، وإذا كان من المستحيل تفادي الزلزال، فإن إنشاء أبنية مقاومة له على الأقل أمر ممكن، وفق بوشخاشخ، الذي يرى أن البنايات التي تخضع لتأطير مهندس معماري ويشرف عليها مهندس تقني مختص ومكتب دراسات ومكتب للمراقبة ومختبر للتربة، تكون بين أيدي ترسانة بشرية مهمتها هي احترام معايير البناء المقاوم للزلازل.

وعلى هذا الأساس، يرى المتخصصون أن المشكلة غير مطروحة هنا، وإنما تطرح على مستوى ضعف التأطير التقني للمهندسين المعمريين بجميع التراب الوطني، كما يقول بوشخاشخ، فنجد أن هناك عمالات أو أقاليم بها عدد قليل من المهندسين ذوي الاختصاص، وعملية البناء، خصوصا في العالم القروي أو في المدن الصغيرة مؤطرة من طرف مهنيي البناء أو ميامين، الذين ليسوا

> يجب القيام بمجهود إضافي حتى نجعل هذه الأبنية أكثر فعالية في مقاومة الزلازل، وخصوصا القيام بمجهود كبير لتأطير البناء الذاتي وتعريف العاملين به على التقنيات التي يجب اللجوء إليها كي تصبح هذه البنايات مستجيبة للمعايير، بالإضافة إلى مواصلة البحث والاشتغال من طرف التقنيين والمهندسين لمواكبة التقنيات الحديثة في مجال مقاومة الزلازل

بالضرورة مؤهلين للقيام بهذا العمل، ويضيف المتحدث «كما لا نغفل العامل الاقتصادي، فالبناء المقاوم للزلازل فيه تكلفة أكثر، خصوصا بالنسبة للحديد، والحديث هنا عن الخرسانة المسلحة».

وهناك أيضا مشكلة تطرح نفسها بقوة، هي انعدام تأطير مقاولات البناء التي لا تكون مقاولات مهيكلة وإنما عبارة عن بنائين يحضر لديهم الهاجس الاقتصادي، كما يشرح المهندس بوشخاشخ، وبالتالي تكون المباني ضعيفة ولا تصمد أمام الزلازل أو الكوارث الطبيعية، وبالتالي فلا بد من توفير التأطير المناسب للمقاولات والمهنيين الذين يعملوا في المناطق التي تفتقر لمهندسين معماريين وهناك عمل كبير يجب القيام به لتحسيس هذه الفئة من المهنيين وحثهم على المعايير التي تضمن الحد الأدنى من السلامة للسكان.

ومع ذلك، فزلزال الحوز قد يكون فرصة جديدة لمراجعة الترسانة القانونية من جهة، وضوابط البناء على الميدان من جهة أخرى، وهو أمرٌ يتوقعه أيضا المهندس بوشخاشخ، لكنه أولا سيؤدي إلى تغيرات كبرى في خريطة المناطق المعرضة للزلازل في المغرب، حيث ستدخل جهة مراكش آسفي في نطاق المواقع الأكثر عرضة للهزات الأرضية وسيتم تشديد المعايير التقنية للبناء في المناطق المعنية.

كما أن هذا الزلزال سيفتح نقاشا أوسع حول طريقة البناء في الوسط القروي بالمغرب، وفق المهندس المعماري نفسه، لأنها تفتقر إلى تخطيط محكم أو إلى إرادة من الدولة، ويتمثل ذلك في احترام خصوصيات السكان الاجتماعية، لأن طريقة عيش السكان مهمة جدا في عملية التخطيط بالقرى، إلى جانب الوقوف على الملاحظات التي تهم تشوه العمران في العالم القروي وعشوائية البناء والنقص في المعايير التقنية، ما يخلق كتلا إسمنتية مبعثرة هنا وهناك تشوه المنظر العام ولا توفر الفضاء المناسب للعيش للساكنة القروية وتشجع على الهجرة إلى المدن، معتبرا أن التوجيهات الملكية الأخيرة هي دعوة للتفكير في كيفية البناء في العالم القروي بطريقة سليمة.

وزلزال الحوز والنواحي، حسب بوشخاشخ، يدعو أيضا للوقوف على معطى آخر منتشر بالخصوص في المناطق القروية، ويتعلق بمدى تجاوب مواد البناء التقليدية، أي الطين والطوب والحجارة، مع معايير البناء المقاوم للزلازل، موردا «هنا يمكن القول إن هذا النوع من البناء يضع عدة مشاكل بالنسبة لمدى مقاومة الأبنية للزلازل، وقد صدرت مذكرة سنة 2013 حاولت تطوير هذه التقنيات لتجعلها ملائمة للقانون المتعلقة بضوابط البناء المقاومة للزلازل».

لكن الآن، يضيف المتحدث، «يجب القيام بمجهود إضافي حتى نجعل هذه الأبنية أكثر فعالية في مقاومة الزلازل، وخصوصا القيام بمجهود كبير لتأطير البناء الذاتي وتعريف العاملين به على التقنيات التي يجب اللجوء إليها كي تصبح هذه البنايات مستجيبة للمعايير، بالإضافة إلى مواصلة البحث والاشتغال من طرف التقنيين والمهندسين لمواكبة التقنيات الحديثة في مجال مقاومة الزلازل، لأن بعض طرق البناء أصبحت متجاوزة ولا يجب أن نوقف عجلة الزمن، إذ لا بد من التجديد مع مراعاة أصالتنا ورصيدنا الثقافي والاجتماعي».

وعلى أرض الواقع، ظل تنفيذ التوجيهات الملكية التي تلت الزلزال في إقليم الحسيمة أمرا محاطا بالعديد من علامات الاستفهام، وهو ما أكده لـ«الصحيفة» نشطاء كانوا ضمن لجنة متابعة آثار الزلزال في المناطق القروية، والذين **يؤكدون أن السلطة المحلية اكتفت بتوزيع مواد البناء على المتضررين مع مبلغ مالي بسيط وكلفتهم بإعادة بناء منازلهم بشكل شخصي دون أي توجيهات أو عمليات مواكبة**

كل الأخبار...
في تطبيـق واحـد

خبر عاجل
خدمة الخبر العاجل تتيح لك التوصل **بآخر الأخبار لحظة وقوعها** عبر تطبيق الصحيفة

ANDROID APP ON Google play
Download on the App Store

الصحيفة ASSAHIFA.COM

المغرب والزلازل

تاريخ يحصي زلزالا إلى 3 زلازل كل 100 سنة، وحوالي **20 ألف** قتيل منذ الاستقلال

الصحيفة – محمد سعيد أرباط

لا تُعتبر الزلازل من الكوارث الطبيعية الغريبة أو الشاذة على المغرب، فتاريخ البلد حافل بالزلازل منذ أول زلزال سجله الناصري في كتابه الشهير «الاستقصا»، والذي ضرب مضيق جبل طارق سنة 818، إلى غاية آخر زلزال سجلته المملكة المغربية في شتنبر الجاري من سنة 2023 بإقليم الحوز.

ومنذ القرن التاسع الميلادي سجل المغرب على الأقل ما بين زلزال إلى 3 زلازل كل 100 سنة، فيما يُشكل القرن الثامن عشر حالة استثنائية في تاريخ البلاد، حيث وصل عدد الزلازل التي تم تسجيلها بين 1719 و1792 إلى 7 زلازل مدمرة، وبالتالي يُمكن إطلاق «قرن الزلازل» في المغرب على القرن الثامن عشر.

وبلغ عدد الزلازل منذ أول زلزال تم التأريخ له في المغرب سنة 818 إلى غاية 2023، أكثر من 20 زلزالا، غير أن درجة العنف بينهم تتفاوت، حيث أغلبها كانت بدرجة اهتزاز ضعيفة أو متوسطة، في حين أن الأعنف منها تبقى محدودة لا تتعدى 5 زلازل كأقصى تقدير.

جل الزلازل المسجلة تاريخيا بالمغرب

سجلت كتب التاريخ ما يفوق 20 زلزالا ضرب المغرب منذ القرن التاسع، وبالضبط منذ الزلزال الذي ضرب مضيق جبل طارق سنة 818 ووصلت آثار هزاته الارتدادية إلى السواحل المغربية المتوسطية والاطلسية، غير أنه، حسب الناصري في كتاب الاستقصا، لم يمت أحد، وسُجلت خسائر مادية فقط.

وفي دجنبر 1079 ضرب زلزال آخر عددا من المناطق المغربية، متسببا في سقوط العديد من المباني ولم يتم ذكر ما إذا كان هناك خسائر في الأرواح، لكن الزلزال الذي ضرب مدينة العرائش سنة 1276 تسبب في تدمير كبير للمدينة، وخلف هذا الزلزال العديد من القتلى.

وفي القرن السادس عشر، حدثت 3 زلازل في المغرب، الأول كان في شتنبر 1522، وقد كان هذا الزلزال حسب كتب المؤرخين المغاربة، عنيفا جدا، وقد تسبب في دمار مدينة فاس ووفاة المئات من الأشخاص، وقد وصلت ارتدادات هذا الزلزال إلى مدينة تطوان التي سُجلت فيها العديد من الخسائر.

وفي نفس القرن أيضا حدث زلزال ثان في يناير من سنة 1531 وقد شعرت به العديد من المناطق المغربية، دون أن يُعرف عدد الخسائر المادية والبشرية، قبل أن يحدث زلزال ثالث في مارس 1579، وهو الزلزال الذي ضرب مدينة مليلية ووصلت آثاره إلى باقي المناطق المجاورة وتسبب في سقوط العديد من المباني، وتسجيل خسائر بشرية.

وفي القرن السابع عشر، سجل المغرب زلزالين، الأول حدث في ماي 1624، وقد تسبب هذا الزلزال في تدمير العديد من المباني في تازة وفاس ومكناس، وقد سُجلت خسائر في الأرواح، قبل أن يحدث زلزال آخر في غشت 1660 في مدينة مليلية ويتسبب بدوره في خسائر مادية وبشرية.

أما القرن الثامن عشر، فإنه يُشكل استثناء في تاريخ الزلازل بالمغرب، حيث سجل 6 زلازل، من بينها زلزال لشبونة العظيم، وقد كان أول زلزال في هذا القرن عرفه المغرب، وهو الزلزال الذي ضرب الواجهة الأطلسية للمملكة في سنة 1719 ودمر جزءا من مدينة مراكش، ثم بعد 3 سنوات حدث زلزال آخر في نفس الواجهة الساحلية، وذلك في دجنبر 1722 مخلفا خسائر جسيمة.

وحدث الزلزال الثالث في القرن الثامن عشر بالمغرب، في سنة 1731، وقد دمر مدينة أكادير تدميرا شبه كامل، وفي نفس العام حدث زلزال لشبونة الذي هز جل المدن الساحلية المغربية متسببا في خسائر مادية وبشرية كبيرة.

وفي سنة 1755 ضرب زلزال آخر المحيط الأطلسي، وقد سُمي بـ«زلزال لشبونة» العظيم، لكون أن هذه المدينة هي التي شهدت أكبر الخسائر الكارثية، غير أن ارتدادات هذا الزلزال وصلت إلى السواحل المغربية، وتسببت في حوالي 10 آلاف قتيل حسب العديد من الروايات التاريخية الموثقة.

سجلت كتب التاريخ ما يفوق 20 زلزالا ضرب المغرب منذ القرن التاسع، وبالضبط منذ الزلزال الذي ضرب مضيق جبل طارق سنة 818 ووصلت آثار هزاته الارتدادية إلى السواحل المغربية المتوسطية والاطلسية

وفي أبريل 1757 دمر زلزال عدد من المباني في سلا والرباط، ثم بعد 16 سنة حدث زلزال آخر في سنة 1773 وقد تسبب في تدمير مدينة طنجة تدميرا شبه كلي، وانهارت منازل في فاس وسلا أيضا، قبل أن ينتهي هذا القرن بزلزال آخير في سنة 1792 ضرب مدينة مليلية وتسبب في خسائر بها وبمحيطها.

وفي القرن التاسع عشر، عرف المغرب حسب ما تم تسجيله، زلزالا واحدا، هو الذي وقع في 11 فبراير من سنة 1848، وضرب مدينة مليلية، وقد سجل خسائر بشرية ومادية وصفت بـ«الجسيمة» في مليلية وعدد من المناطق المغربية.

أما في القرن العشرين، فإن المغرب سجل 4 زلازل، الأول كان في يناير 1909، وقد تسبب في مقتل أكثر من 100 شخص بضواحي مدينة تطوان، ثم بعد ذلك بعشرين سنة، حدث زلزال هز مدينة فاس وضواحيها في سنة 1929، مخلفا بدوره خسائر مادية وبشرية.

غير أن القرن العشرين حمل واحدة من أكثر الفواجع في تاريخ المغرب الحديث، وهو زلزال أكادير الذي حدث سنة 1960، وقد تسبب بعده بتسع سنوات حدثت هزة أرضية تسببت في مقتل بضعة أشخاص، وقد كان ذلك نتيجة زلزال لشبونة في البرتغال.

ويحلول القرن الواحد والعشرين، اهتز المغرب في فبراير من سنة 2004 على وقع زلزال مدينة الحسيمة، الذي اقترب عدد ضحاياه من 600 قتيل، قبل أن يفجع المغرب من جديد بزلزال الحوز في شتنبر 2023، الذي خلف حوالي 3 آلاف قتيل.

أعنف الزلازل التي ضربت المغرب

شهد المغرب العديد من الزلازل، وتراوحت درجة قوتها بين الضعيفة والمتوسطة إلى العنيفة، وقد تم ذكر جل الزلازل التي تم تسجيلها في كتب التاريخ، عدا بعض الهزات الأرضية التي تسببت في بعض الخسائر الطفيفة في فترات متفرقة، غير أن أكثر الزلازل عنفا في تاريخ البلاد، تبقى إلى حدود ما هو معروف، 4 زلازل كبرى، ويأتي ترتيبها حسب عدد القتلى:

زلزال أكادير . .. . +

يبقى الزلزال الذي ضرب مدينة أكادير في سنة 1960 بقوة 5,7 درجات على سلم ريختر، هو الأكثر عنفا من حيث الخسائر البشرية والمادية التي نتجت عنه، حيث بلغ عدد القتلى إلى ما يقرب من 15 ألف قتيل، وتسبب في تدمير شبه كامل للمدينة، ولازال هذا الزلزال يُعتبر الأكثر عنفا في تاريخ البلاد.

زلزال لشبونة . .. . +

زلزال لشبونة العظيم، هو واحد من الأحداث الكبرى التي خلفت صدى دوليا كبيرا، بالنظر إلى الآثار المدمرة لهذا الزلزال الذي عانت منه مدينة لشبونة أكثر من غيرها. وبالرغم من أن الزلزال وقع في المحيط الأطلسي قبالة السواحل البرتغالية، إلا أن آثاره وصلت إلى المغرب، وتتحدث العديد من المصادر التاريخية عن سقوط حوالي 10 آلاف قتيل بالمغرب.

زلزال الحوز . .. . +

هذا الزلزال الذي ضرب إقليم الحوز في المغرب في 8 شتنبر 2023، يُعتبر ثالث أقوى زلزال في تاريخ المغرب المعاصر من حيث عدد القتلى الذين تم إحصائهم، حيث بلغ عدد الضحايا إلى حوالي 3 آلاف قتيل، وقد شهد تدمير قرى بكاملها بضواحي مراكش وتارودانت.

زلزال الحسيمة . .. . +

في 24 فبراير 2004، اهتزت الحسيمة وضواحيها على وقع زلزال بقوة 6,3 على سلم ريختر، وقد خلف هذا الزلزال أكثر من 600 قتيلا، ليكون أول أعنف الزلازال التي تشهدها المملكة المغربية في القرن الواحد والعشرين، قبل زلزال الحوزالذي حدث هذا الشهر.

المناطق الأكثر تضررا بزلازل المغرب

منذ أول زلزال مسجل في تاريخ المغرب الحديث في سنة 818، تعرضت العديد من المدن والمناطق المغربية للزلازل، خاصة في المناطق الشمالية والمناطق الوسطى من البلاد، وبالخصوص التي تقع على السواحل، سواء المتوسطية والأطلسية حيث كانت عرضة لزلزال أرضية وبحرية في فترات زمنية متعددة.

أكادير . .. . +

بالنظر إلى الكارثة التي ضربت المدينة في سنة 1960، وتعرض المدينة لعدة زلازل في فترات تاريخية متفرقة، مثل تأثرها بزلزال لشبونة، وزلازل أخرى، فإن مدينة أكادير تبقى هي أكثر المدن المغربية التي تضررت كثيرا من الزلازل وسُجلت فيها أكبر الخسائر في الأرواح.

فاس . .. . +

بالرغم من أنه لا توجد إحصائيات دقيقة وواضحة بشأن أعداد الضحايا الذين لقوا حتفهم في الزلازل التي ضربت مدينة فاس، إلا أن المراجعة التاريخية للزلازل في المغرب، تشير إلى أن هذه المدينة كانت من بين أكثر المدن تضررا بالزلازل، وقد تعرضت مرتين للتدمير الشبه الكلي جراء الزلازل، وكان أبرز الزلازل عنفا التي ضربت المدينة هي زلزال 1522.

الحسيمة . .. . +

توجد الحسيمة في خط الزلازل النشيط، وقد شهدت في العديد من الفترات التاريخية العديد من الزلازل والهزات الأرضية، كما عانت من ارتدادات الزلازل التي ضربت مدينة مليلية، والزلازل التي تقع في البحر الأبيض المتوسط في الكثير من المرات.

كما أن زلزال 2004 خلف دمارا كبيرا بالمدينة وأزيد من 600 قتيل، وبالتالي فإنها تُعتبر من المدن المغربية الأكثر تضررا من الزلازل التي ضربت المغرب منذ 818.

حوار مع «الصحيفة»

رئيس هيئة المهندسين المعماريين، شكيب بنعبد الله : الدولة لم تتمكن بعد من إيجاد الحلول الناجعة للحد من تفاقم البناء العشوائي والغير قانوني وهو ما جعله ظاهرة تنخر جغرافيا المدن كما القرى

الصحيفة – خولة اجعيفري

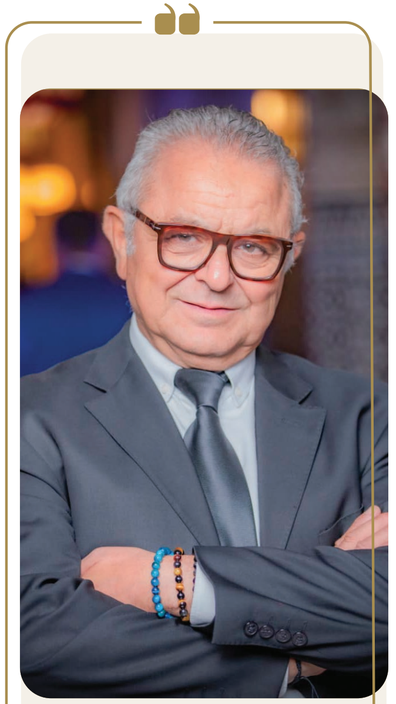

شكيب بنعبد الله
رئيس هيئة المهندسين المعماريين

في حوار مع «الصحيفة» أكد مدير المعهد الوطني للجيوفيزياء أنّ جل المناطق التي تمتد على الشواطئ الشمالية للمملكة المغربية، بإضافة المنطقة التي توجد بها مدينة أكادير، تعتبر مناطق ذات نشاط زلزالي مهم.

- **هل تأخذون كمهندسين هذا الواقع التي تفرضه الطبيعة، وهل تُفرَض عليكم وفق القوانين ودفتر تحملات البناء احترام معايير هندسية مقاومة للزلازل بهذه المناطق؟**

البناء في المغرب تحكمه معايير و نظم تؤطر جميع جوانب الأمان والاستقرار والمتانة، فضلا عن الجودة والراحة في المباني المشيدة، ومن المهم الإشارة إلى أن هاته القوانين والنظم يسهر على احترامها المهندسون المختصون، سيما وقد جعل المشرع المهندس المعماري في محور عملية البناء باعتباره هو نفسه الضامن لاحترام معايير البناء واستيفائها لجميع الضوابط والنظم والقوانين.

وعلى هذا الأساس، فالمجال الذي يشيد بتأطير من طرف مهندسين معماريين يقومون بمهامهم كاملة ويشتغلون بشكل طبيعي وسليم، لا تشكل أي تهديد، أو تحدث انشغال ولا تخوف من حيث سلامتها و متانتها، بما فيها في حالة الكوارث الطبيعية ومهما كانت حدتها وشراستها.

- **وفق بعض الخلاصة التي ظهرت بعد زلزال الحسيمة سنة 2004 وأعيد تداولها اليوم، بعد زلزال الحوز، يقال إن 90 من المباني في المغرب غير مقاومة للزلازل حتى في بعض المناطق النشطة زلزاليا مثل مناطق شمال المملكة، وكذا مدينة أكادير. ما تعليقكم على هذا الرقم المفزع إن كان صحيحا؟**

الحقيقة، نحن نعلم أن هذا الرقم يُوافق ويهُم القطاع المبني دون تدخل مهندسين معماريين، أو في حالة لم يلتزم المهندسين المعماريين بالقيام بمهامهم كاملة.

وأود الإشارة، إلى أننا نعاني وجود قطاع البناء العشوائي وغير القانوني الذي لا تحكمه بطبيعة الحال أية ضوابط أو قيم، وهو عامل خطر أيضا، ثم من جهة ثانية، نجد القطاع الذي يبني ويشيد بما يسمى البناء الذاتي والذي غالبه أو في مجمله بدون أداء المهندس المعماري لمهامه كاملة.

> نعاني وجود **قطاع البناء العشوائي وغير القانوني الذي لا تحكمه بطبيعة الحال أية ضوابط أو قيم**، وهو عامل خطر أيضا، ثم من جهة ثانية، نجد القطاع الذي يبني ويشيد بما يسمى البناء الذاتي والذي غالبه أو في مجمله بدون أداء المهندس المعماري لمهامه كاملة

- **كمهندسين أتشعرون بوجود «تسامح قاتل» من طرف الوزارة الوصية في تتبع ومراقبة البناء في المغرب ومدى احترامه لمعايير السلامة من الزلازل في المناطق «الساخنة زلزالا»؟**

البناء غير المهيكل أو غير القانوني والعشوائي، يُشكل غالبا ضغطا كبيرا على الدولة للدوافع الاجتماعية الاقتصادية المعروفة. ومن هذا المنطلق، فإن الدولة، لم تتمكن بعد من إيجاد الحلول الناجعة للحد من تفاقم هاته الظاهرة التي تنخر جغرافيا المدن كما القرى، كما أنه وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة والإمكانيات المسخرة، ومن جهة أخرى، فإن المشرع وضع المهندس المعماري في مركز المسؤولية عندما يتعلّق الأمر بسلامة عملية البناء واستقرار البنايات، لكن دون أن يوفر لهذا الأخير الظروف المهنية الطبيعية والسليمة لمزاولة مهنته.

- **تقصد أنه يوجد تخاذل وممارسات غير مهنية ندفع ثمنها أرواحا وخسائر مهمة في الكوارث الطبيعية؟**

ما أود قوله، هو أن قطاع البناء يُعاني من تواجد عدد كبير من المتطفلين على المجال يعيقون الممارسة السليمة لمهام المهندس المعماري، وباقي المتدخلين في عملية البناء، وهنا يجب التذكير بأن المهندس المعماري يسهر على تنفيذ المهندسين المختصين لمهامهم في عملية البناء، بما في ذلك إنجاز هيكل البناية الذي ينبغي أن تكون معاييره مطابقة تماما للنظم والمعايير المعمول بها عموما والمضادة للزلازل خاصة.

- **بعد العديد من الزلازل التي ضربت المغرب خلال العقود الماضية من زلزال أكادير إلى زلزال الحسيمة، واليوم، زلزال الحوز، ما هي المعايير الهندسية في البناء التي يجب أن تفرض على المباني في المملكة، اليوم قبل الغد؟ بما فيه السكن الاقتصادي الذي يبدو أنه لا يحترم أي معايير ويسكن فيه ما يزيد عن 35 في المائة من سكان المغرب؟**

أكرر، بأن المباني التي تشيد تحت إشراف مهندسين معمارين لا تشكل من ناحية المبدأ، أي خطر على سلامة المواطنين، بما في ذلك السكن الاجتماعي. فالمغرب اعتمد منذ زلزال الحسيمة على نظام 2000 RPS، وهو نظام خاص ومضاد للزلازل، وقد تم تحيينه فعليا في سنة 2011، كما أنه ولا شك سيتم تحيينه كلما دعت الضرورة، لكن أعتقد أن الاهتمام يجب أن ينصب على منظومة البناء ومدى ضمانها للسلامة والمتانة في البناء من خلال تأطير وتقنين أداء كل المتدخلين في عملية البناء وتوفير المناخ السليم لمزاولتهم لمهامهم.

- **كهيئة للمهندسين، ما هي نوعية البناء الذي تتوقعونه في مرحلة إعادة تعمير المناطق المتضررة من زلزال الحوز؟**

أولا من ناحية النموذج، و تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، لا بد من احترام الخصوصية الهندسية المحلية للمناطق المعنية بعملية إعادة البناء.

- **ما الذي تقصده بالخصوصية؟ هل تقصد المعمار التراثي أو البناء بالطين، ألا يشكل أي تهديد؟**

تماما، هاته الخصوصية تتجلى في استعمال وسائل البناء المحلية، التي تعرفها الساكنة، وتتقن التعامل معها، لكن مع تمتين وتطوير أساليب البناء لتوفر للساكنة السلامة ضد الكوارث الطبيعية والراحة والأمن مع تغير الفصول والأجواء المناخية.

أما عملية إعادة تعمير المناطق المنهارة تماما، فينبغي التفكير مليا وبعمق في الإشكاليات التي تطرحها هاته المناطق قبل الزلزال والتي كانت سببا غير مباشر في الانهيارات التي عرفتها. وتتجلى هذه الإشكاليات في غياب البنية التحتية والتأطير التقني للتعمير والبناء.

- **وفي هذه الحالة، هل توجد ضوابط خاصة بالبناء القائم على الطين في هذه المناطق، وهل يسعنا المحافظة على الخصوصية العمرانية المحلية، مع جعلها حافظة للأرواح والممتلكات في الآن ذاته؟**

طبعا هناك نظام خاص ضد الزلازل يؤطر البناء بالطين RPST 2013. ولعل أبرز برهان على ذلك أن البنايات التي شيدت في مناطق الزلزال والتي بنيت بالطين وبتأطير مهندسين معماريين لم يمسسها سوء جراء الزلزال.

- **ينص المرسوم المؤطر لعملية البناء بالطين على أنه «يمنع إنجاز المباني بالطين على أراض رخوة، قابلة للتمدد، في مستنقعات معرضة للفيضانات، ومعرضة لخطر الانزلاق، عند وجود مياه جوفية سطحية أو على مسافة تقلّ عن كيلومترين من تصدعات جيولوجية حيوية معروفة»، إلى أي حد يتم تطبيق هذه القوانين؟**

كما قلت سابقا، فإن عملية البناء التي يؤطرها مهندس معماري والتي تسمى بالبناء القانوني، تخضع لكل المعايير التقنية والفنية التي تضمن استقرار ومتانة البناية، سواء كانت من طين أو من خرسانة ويتجلى ذلك من خلال إشراف المهندس المعماري على تدخل مهندس مختص يقوم بتأطير بناء الهيكل دراسة ومراقبة (مكتب الدراسات) وكذا اشراف مهندس مختص في التربة والأرضية (المختبر الجيوتقني)، يسهر على استقرار البناية فوق أرضية ثابتة لا تشكل تهديدا لاستقرارها.

- **يشتكي عدد من المهنيين من افتقار تصميم التهيئة لضوابط البناء في المناطق الزلزالية، وظهور عمارات شاهقة غالبيتها تتجاوز سبع طوابق، في عدد من المدن بما فيها الزلزالية على غرار أكادير، إلى أي حد هذا المعطى صحيح ويهدد السلامة العامة؟**

لا علاقة لتصاميم التهيئة بالضوابط التقنية للبناء، فتصاميم التهيئة تؤطر عملية البناء في مرحلة الترخيص من خلال مراقبة احترام البناء لقوانين ونظم التعمير (علو البنايات، الارتفاقات، التصفيف..). أما الضوابط التي تهم الزلازل، فإن احترامها يأتي في مرحلة الورش و إنجاز التصاميم و الخبرات التقنية.

رؤساء الأندية المغربية «يتهربون» من تفعيل قانون الشركات الرياضية خوفا من المحاسبة

الصحيفة – عمر الشرايبي

28 مليار سنتيم، هذا هو الرقم المعلن عنه من قبل العصبة الوطنية لكرة القدم المغربية، والذي يخص الديون المالية المتعلقة بأندية البطولة الاحترافية في قسميها الأول والثاني، وفق آخر تحديث قبل انطلاقة الموسم الكروي 2023-2024.

تراكم النزاعات المالية مع الدائنين لم يستثن حتى النوادي الوطنية المرجعية، ما أدخل جلّها في دوامة من الصراعات، لاسيما في علاقتها بالالتزامات في عقود لاعبيها، بلغ صداها حتى غرف النزاعات القضائية المختصة، ما استوجب معه اتخاذ عقوبات صارمة في حقها، إلى حين تسوية الأمر.

عوض الحديث عن الجوانب التقنية المرتبطة بتقوية الفرق ومستوى التنافسية داخل البطولة، تضع جل أندية القسم الاحترافي الأول، ضمن أولوياتها، فك الأزمة المادية التي تعاني منها، والتي تستمر في غالب الأحيان على مدار الموسم، مع عجز المسؤولين عن إيجاد صيغ بديلة أو إبداع مخارج لهاته الأزمة.

تراجع مستوى اللاعب «المحلي» وعدم قدرة المنتخبات الوطنية على إيجاد أرضية خصبة من اللاعبين داخل «البطولة برو»، يرجع بالأساس إلى ما تعانيه النوادي من إفلاس مالي، ما يضعها أيضا بعيدة عن مستوى النوادي الكبرى، حتى على المستوى الجهوي والقاري.

وبالرغم من وضع سبل حديثة من أجل تطوير قاعدة المنظومة الكروية، من حيث التسيير المعقلن والحكامة المالية، إلا أن أندية الكرة بالمغرب اصطدمت بعقلية المسيرين الحاليين، حيث حافظت على غطاء عملها «الجموعي»، بدل العمل بقانون الشركات الرياضية المحدث، والذي ما فتىء فوزي لقجع، رئيس الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، ينادي بضرورة تنزيل مقتضياته على أرض الواقع.

الوضعية المالية داخل البطولة الاحترافية.. أرقام صادمة لأزمة خانقة!

باشرت العصبة الوطنية لكرة القدم الاحترافية، عملها التقييمي لوضعية الأندية المنضوية تحت لوائها، حيث أعلنت عن جرد للأرقام الخاصة بحجم الديون المرتبطة بها قبل انطلاقة الموسم الكروي 2024-2023.

أرقام صادمة بلغت 28 مليار سنتيم في مجملها، همت أندية ذات مرجعية كبيرة على المستوى المحلي، في مقدمتها نادي اتحاد طنجة الذي تصدر القائمة بحجم ديون يزيد عن 4 مليار و400 مليون سنتيم، متبوعا بنادي الرجاء الرياضي البيضاوي بأزيد من 3 ملايير و400 مليون سنتيم ثم مولودية وجدة بمبلغ 2 مليار و800 مليون سنتيم، والمغرب الفاسي بمبلغ يتجاوز 2 مليار و700 مليون سنتيم.

تراجع مستوى اللاعب «المحلي» وعدم قدرة المنتخبات الوطنية على إيجاد أرضية خصبة من اللاعبين داخل «البطولة برو»، يرجع بالأساس إلى ما تعانيه النوادي من إفلاس مالي

باستثناء **ثلاث أندية في قسم الصفوة ممارسة في القسم الأول الاحترافي، تعتبر «مثالية» من حيث التدبير المالي**، وهي أندية **نهضة بركان والفتح الرياضي الرباطي واتحاد تواركة**، فإن بقية التقارير المالية للأندية المغربية، تخضع لفحص دقيق وتساؤلات عدة حول الأسباب التي تدفع المسؤولين للوصول إلى أرقام كبيرة في ميزان المديونية.

أندية أخرى سبق لها التتويج بلقب البطولة الاحترافية خارج دائرة الثلاثي «الكلاسيكي»؛ الوداد والرجاء والجيش الملكي، هي الأخرى تدين بما يفوق ملياري سنتيم؛ حسنية أكادير (23 مليون و659,134 ألف درهم) والمغرب التطواني (26 مليون و882,866 ألف درهم).

كشف الحساب الدسم الذي يجمع ما بين النزاعات المالية الجارية وتلك التي بث فيها القضاء، سواء غرفة النزاعات المحلية أو الدولية، يعري على واقع كرة القدم المغربية، خاصة فيما يتعلق بالممارسة المحلية وطريقة تدبير الأندية.

وضعية متأزمة دفعت الجهاز الوصي على تنظيم اللعبة، إلى منع تسع أندية من أصل 16 ممارسة بالقسم الاحترافي الأول، بالإضافة إلى 11 من أندية القسم الاحترافي الثاني، (منعها) من انتداب وقيد لاعبين جدد إلى حين تسوية النزاعات القائمة.

باستثناء ثلاث أندية في قسم الصفوة ممارسة في القسم الأول الاحترافي، تعتبر «مثالية» من حيث التدبير المالي، وهي أندية نهضة بركان والفتح الرياضي الرباطي واتحاد تواركة، فإن بقية التقارير المالية للأندية المغربية، تخضع لفحص دقيق وتساؤلات عدة حول الأسباب التي تدفع المسؤولين للوصول إلى أرقام كبيرة في ميزان المديونية.

نموذج الرجاء.. الإدارة الجديدة تحتفي بـ «لقب رفع المنع من الانتدابات»

اعتبرته نصرا يعد بمثابة التتويج بلقب فخري، بعد أن تمكن المكتب المديري الحالي لنادي الرجاء الرياضي البيضاوي، بقيادة الرئيس محمد بودريقة، من رفع عقوبة المنع من الانتدابات عن النادي، والتي استمرت إلى آخر الساعات قبل إغلاق نافذة الانتقالات الصيفية.

نادي الرجاء، الذي أنهى أحد أسوء مواسمه الكروية منذ تاريخ التأسيس، لم يسلم من دوامة الأزمة المادية، حتى أنه صنف كثاني أكثر الأندية من حيث حجم الديون، برقم يفوق 3 ملايير و400 مليون سنتيم، النصيب الأكبر منها شكل أحكاما نهائية في نزاعات قائمة مع لاعبين سابقين، لجؤوا إلى غرف التقاضي الدولية.

مليار و400 مليون سنتيم، عبارة عن مجموع أحكام نهائية، تم تسوية الجزء الأكبر منها من أجل السماح للنادي بتسجيل لاعبيه المنتدبين الجدد، في انتظار تراكم ملفات أخرى مع اللاعبين المنتهية عقودهم حديثا أو الذين تم تسريحهم في «الميركاتو».

مشكل الأزمة المادية للرجاء، وفق التقارير المالية الصادرة، يعود بالأساس إلى تدبير ملف التعاقدات مع اللاعبين، حيث اصطدمت الإدارة الحالية بوجود 72 عقدا احترافيا، 45 منها داخل الفريق الأول، من بينهم أيضا لاعبين عائدين من الإعارة.

وإن كان سيف الدين العلمي الذي سجل هدفا واحد في مسيرته مع الرجاء، قد توصل بأزيد من 600 مليون سنتيم التي حكمت بها غرفة النزاعات لدى الاتحاد الدولي «فيفا»، أو الليبيري بيتر ويلسون الذي تعاقد معه الرجاء ولم يلعب ولو مباراة واحدة، فيما تقاضى ما يزيد عن 350 مليون سنتيم، فإن ملفات مماثلة تطفو على السطح، على مدار الموسم، ما يطرح أسئلة حول الحكامة المالية داخل الأندية الكروية المغربية.

كتلة الأجور المرتفعة ومنح التوقيع السنوية العالية، فضلا عن إبرام تعاقدات غير معقلنة، كلها أسباب مباشرة في الوصول إلى الأزمة، لاسيما وأن الأندية الكروية عجزت عن الانتقال في تدبيرها إلى نظام الشركات كما كان مفترضا ذلك.

أندية مرجعية، بشعبية كبيرة، على غرار الرجاء والوداد، تعيش كل سنة تحت رحمة المشاكل المادية، ما يعيق تقدم قاطرة الكرة المحلية ولا يسهم في تطوير الممارسة والبحث عن تفريخ المواهب، في أفق بيعها إلى الدوريات الخارجية، ما يفتح موردا مهما لسد جزء مهم من الخصاص المادي في الخزينة.

الأزمة المالية.. تهرب من تفعيل الشركات أم إفلاس في التسيير داخل الأندية الكروية؟

استبشر الرأي العام الكروي المغربي خيرا مع إحداث قانون الشركات الرياضية «القانون 30.09»، في إطار التصور الذي وضعته وزارة الشباب والرياضة بشراكة مع الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، وذلك من خلال المقتضيات القانونية التي جاء بها قانون التربية البدنية 30.09.

هذه المقتضيات القانونية، وإن طبقت على واقع النوادي الكروية المغربية، التي تسير حاليا بنظام الجمعيات، من شأنها قطع الطريق على المتلاعبين والدخلاء على الأندية، ما يعني أن الأندية المغربية ستفتح أبوابها أمام المستثمرين ودفعهم إلى المساهمة برؤوس الأموال للاستثمار في المشروع الكروي للنادي.

هذا القانون، ينص ضمن مقتضياته التي جاء بها، توزيع أرباح الأندية بين المساهمين كما هو معمول به في الشركات العامة دون أن ينفرد بها شخص واحد، وفق ما هو معمول به حاليا، كما أن تسيير الشركة سيكون عن طريق مجلس إدارة يتكون من أكبر المساهمين، وسيتم تقسيم حقوق التصويت تناسبيا مع عدد الأسهم المملوكة للمساهمين في الشركة الرياضية.

هذه المقتضيات القانونية، وإن طبقت على واقع النوادي الكروية المغربية، التي تسير حاليا بنظام الجمعيات، من شأنها قطع الطريق على المتلاعبين والدخلاء على الأندية، ما يعني أن الأندية المغربية ستفتح أبوابها أمام المستثمرين ودفعهم إلى المساهمة برؤوس الأموال للاستثمار في المشروع الكروي للنادي.

إيجابيات عدة يحملها قانون الشركات الرياضية، الأخير الذي سيسهم في الرفع من جودة كرة القدم على المستوى المحلي وقطع الطريق أمامة «سلطوية» العديد من رؤساء النوادي المغربية، الذين لا زالوا يتهربون من تنزيل القانون على أرض الواقع، خوفا من تضرر مصالحهم الشخصية، لا سيما وأن القانون 30.09 يقضي بفصل السلط في الشركات الرياضية، ما يعني أنه يستوجب توفر مجلس للإدارة وتوسيع قاعدة المنخرطين في النادي، وبالتالي، فإن رئيس النادي سيكون تحت مراقبة المنخرطين في النادي ومحاسبته في حال ارتكابه لخروقات خارج ما يقضي به قانون الشركات الرياضية.

التحول إلى شركات رياضة، ظهر من حيث الشكل لا أقل ولا أكثر، وهو ما تبرزه حاليا المشاكل التي تتخبط فيها أبرز أندية قسم الصفوة وأرقام الديون المالية الصارخة التي كشفت عنها العصبة الوطنية الاحترافية لكرة القدم، وذلك كله بالموازاة مع خطاب فوزي لقجع. رئيس الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، الذي شدد في أكثر من مناسبة على أن الموسم الكروي لن ينطلق إلا بتفعيل الشركات الرياضية للأندية الوطنية، مؤكدا على أن تطوير الأندية يمر من التدبير الجيد والمحكم، والذي يمر بدوره عبر تفعيل الشركات، وهو أول ورش على الأندية الاشتغال عليه فعليا، على حد قوله، واعدا في الآن نفسه، بأنه ستكون هناك قوانين مستقبلية لفرض وتفعيل هذا التوجه من قبل الأندية، إلا أن الواقع العملي يثبت أن النوادي المغربية لم تساير هذا الركب التطوري في المنظومة الاقتصادية الكروية ككل.

ويرى النقاد والمختصون في عالم الاقتصاد الرياضي، أن تنزيل قانون الشركات الرياضية كما جاءت مقتضياته في القانون 30.09 المتعلق بالتربية البدنية، فإن كرة القدم الوطنية ستقطع أشواطا كبيرة نحو الهيكلة الحديثة والتسيير المعقلن، ما من شأنه أن يعود بالنفع على الأندية الاحترافية ويعفيها عناء التثقل بين غرف النزاعات والتخبط في الأزمات المادية الخانقة التي تثقل كاهلها وتنعكس سلبا على السير العام للفرق على المستوى التقني المحض ومنافستها على تحقيق للألقاب.

الصحيفة
ASSAHIFA.COM

#assahifa
www.assahifa.com

اكتشف...
النسخة الإنجليزية

#assahifa_english
ASSAHIFA
ENGLISH